هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج البكالوريوس في الإعلام

كلية الآداب

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 5-9 نوفمبر 2017

HC108-C2-R108

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 8

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 16

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 27

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 38

5. الاستنتاج 47

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2018

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى وجود نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية، ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال توفير المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم: (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعة البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة البحرين

أُجريت عملية "مراجعة البرامج في الكلية" في كلية الآداب من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في الفترة من 5 إلى 9 نوفمبر 2017، لغرض مراجعة مجموعة من البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: (البكالوريوس في الإعلام؛ البكالوريوس في السياحة؛ الماجستير في الإعلام؛ البكالوريوس في علم الاجتماع؛ البكالوريوس في التاريخ؛ الماجستير في الإرشاد النفسي؛ والماجستير في القياس والتقويم التربوي).

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة فيما يخص برنامج البكالوريوس في الإعلام؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، والملاحق التي قدمتها جامعة البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 6 مارس 2017، بأنها سوف تخضع لعملية مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الآداب إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في نوفمبر 2017. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي للبرامج الأكاديمية المذكورة أعلاه؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته لكل برنامج، وذلك في تاريخ 8 يونيو 2017.

كما شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب ثلاث لجان مراجعة مؤلفة من خبراء في المجالات الأكاديمية للبرامج قيد المراجعة، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجان من (12) مراجعًا خارجيًّا.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة فيما يخص برنامج البكالوريوس في الإعلام بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدَّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ من أجل تعزيز وتدعيم برنامج البكالوريوس في الإعلام. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية في برنامج البكالوريوس في الإعلام بهذا الخصوص.

ج. نبذة عامة حول كلية الآداب

تأسست كلية الآداب كجزء من كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية، والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم الأميري رقم: (11) للعام 1978. وفي العام 1986، صدر المرسوم الأميري رقم: (12) بإنشاء جامعة البحرين من خلال دمج كلية البحرين الجامعية للعلوم والآداب والتربية مع كلية الخليج للتكنولوجيا؛ ليشكلا معًا جامعة البحرين، والتي كانت تضم آنذاك: كلية الآداب والعلوم، وكلية التربية، وكلية إدارة الأعمال، وكلية الهندسة. وفي العام 1990، أصدر مجلس أمناء

جامعة البحرين قرارًا بتقسيم كلية الآداب والعلوم إلى كليتين منفصلتين، هما: كلية الآداب، وكلية العلوم. وحاليًا تضم جامعة البحرين عشر كليات. وتشتمل كلية الآداب على خمسة أقسام هي: قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وقسم اللغة الإنجليزية وآدابها، وقسم العلوم الاجتماعية، وقسم علم النفس، وقسم الإعلام والسياحة والفنون، وتطرح الكلية في أقسامها الخمسة برامج على مستوى درجة البكالوريوس، وكذلك برامج الدراسات العليا على مستوى درجة الماجستير. وتتمحور رسالة الكلية حول العمل على إعداد قيادات فكرية وتنويرية متمكنة بثقافتها العقلية والنقدية من تعزيز هويتها العربية والإسلامية، وترسيخ مناخ الحرية، والتعددية الثقافية، واحترام المواطنة، وبناء المعرفة والتكنولوجيا والثقافة والمهارات العملية، ودعم البحث العلمي وخدمة المجتمع. وفي وقت الزيارة الميدانية، كان عدد أعضاء هيئة التدريس في الكلية (128) عضوًا يعملون بدوام كامل، و(69) عضوًا يعملون بدوام جزئي، ويساندهم (29) موظفًا إداريًّا. وبلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في الكلية (5719) طالبًا.

د. نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في الإعلام

بدأت دراسة الإعلام في جامعة البحرين في قسم الدراسات العامة في العام الأكاديمي 1997–1998، وفي العام الأكاديمي 1998–1999، تم إنشاء قسم الإعلام والسياحة والفنون، الذي يطرح برنامج البكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة، وبرنامج البكالوريوس في السياحة والفنادق. وجرى تطوير برنامج البكالوريوس في الإعلام في العام الأكاديمي 2001–2002، عن طريق استحداث تخصصات دقيقة في خطته الدراسية، والتي بدأ تنفيذها فى العام الأكاديمي 2007–2008. وفي العام الأكاديمي 2016–2017، تم تطوير الخطة الدراسية لتصبح الخطة المطبقة حاليًا، ويطرح البرنامج من خلالها عددًا من المساقات المتنوعة، وهي: الصحافة، الراديو والتلفزيون، العلاقات العامة، الإعلان، والإعلام الرقمي. وتعتمد الخطة الحالية – بصورة كبيرة – على الجانب العملي والتطبيقي، الذي يدعمه مركز تسهيلات البحرين للإعلام. وفي وقت الزيارة الميدانية، بلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في البرنامج (1171) طالبًا، وبلغ العدد الإجمالي للخريجين (1655) خريجًا. ويسهم في تقديم البرنامج حاليًا (21) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس؛ يعملون بدوام كامل، ويساندهم (19) عضوًا يعملون بدوام جزئي، إضافةً إلى (7) موظفين إداريين.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج البكالوريوس في الإعلام

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**هناك قدْر محدود من الثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى برنامج البكالوريوس في الاعلام إطارُ تخطيط أكاديمي واضح، يرتكز على الخطة الإستراتيجية للجامعة، ويتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الجودة في البرامج الأكاديمية. كما أن للبرنامج أهدافًا واضحةً ومرتبطةً برسالة الجامعة، والكلية؛ لتواكب التطورات العالمية الحديثة في علوم الإعلام والاتصال على المستويين المعرفي والتقني. وتتضمن تلك الأهداف "انخراط الطالب في مهن الإعلام والاتصال المختلفة"، وإكسابه المعارف الأساسية والمهارات العملية، وتعزيز روح النقد في شتى المجالات بما في ذلك العمل البحثي، وتكريس المهارات اللغوية باللغتين العربية والإنجليزية، والمهارات التكنولوجية في مجال الإعلام والاتصال. وتعكس تلك الأهداف رسالة كلية الآداب التي تؤكد على ضرورة تزويد الطلبة بالأدوات المعرفية، والمهارات العلمية والمهنية التي تجعلهم قادرين على الاندماج في سوق العمل وحركة التنمية. ومن ثم، ترى لجنة المراجعة أن أهداف البرنامج ملائمة لدرجة البكالوريوس في الإعلام، وتتلاءم مع رسالة القسم، كما تتوافق مع الأهداف الإستراتيجية للجامعة، والتي ترتكز على التميز في التعليم والبحث العلمي، والمشاركة المجتمعية. لذا، فإن لجنة المراجعة تقدر وجود إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، وأنَّ له أهدافًا مرتبطةً برسالة الجامعة والكلية.

1.2 وفقًا للأدلة المقدمة للجنة المراجعة، فإن الخطة الدراسية للبرنامج تتضمن (128) ساعة معتمدة، يستوفيها الطالب على مدار أربع سنوات، وهي مقسمة على النحو التالي: متطلبات الجامعة (11) ساعة معتمدة، ومتطلبات الكلية (18) ساعة معتمدة، ومتطلبات إجبارية للقسم (63) ساعة معتمدة، ومتطلبات اختيارية للقسم (3) ساعات معتمدة، ومتطلبات اختيارية عامة (3) ساعات معتمدة، علاوة على (30) ساعة معتمدة، في أحد المسارات التالية: الصحافة، الراديو والتلفزيون، العلاقات العامة، الإعلان، والإعلام الرقمي. ومن خلال فحص الخطة الدراسية، وملفات المقررات، وجدت لجنة المراجعة أنَّ المنهج الدراسي للبرنامج منظم بشكل يتيح سلاسة في التدرج من سنة إلى أخرى، ومن مادة إلى أخرى، حيث يتدرج التقدم في الخطة الدراسية من متطلبات الجامعة إلى متطلبات

الكلية، ثم متطلبات التخصص، كما أن هناك توازنًا واضحًا بين المقررات النظرية والتطبيقية، وبين المعارف والمهارات. وبحسب خطة البرنامج، يسجل الطالب في كل فصل دراسي من (14) إلى (18) ساعة معتمدة، باستثناء الفصل الدراسي الثامن الذي يسمح فيه للطالب بتسجيل (13) ساعة معتمدة. وترى لجنة المراجعة أن العبء الأكاديمي للطلبة مناسب، وهو ما تأكد للجنة المراجعة من خلال المقابلات التي جرت مع طلبة البرنامج، حيث عبر الطلبة عن رضاهم بوجه عام عن الأعباء الأكاديمية. وعليه، تقدر اللجنة وجود توازن بين المقررات النظرية والعملية، وبين المعارف والمهارات في المنهج الدراسي للبرنامج، وأن الخطة الدراسية تتطلب عبئًا مناسبًا من الطلبة. ومع ذلك، فقد لاحظت اللجنة افتقاد الخطة الدراسية لبعض المقررات مثل: مدخل في الإذاعة والتليفزيون، ومدخل في الصحافة، والتي تعد مداخل أساسية تعرف الطالب بالتخصصات المختلفة للإعلام، ونشأة الوسائل الإعلامية وتطورها. بالإضافة إلى بعض المقررات عن الإعلام الجديد، وشبكات التواصل الاجتماعي. كذلك فمن خلال فحص قائمة المتطلبات السابقة للمقررات، تبين للجنة المراجعة أن بعضها يحتاج لتعديل، فعلى سبيل المثال، فإنَّ مقرر نظريات الإعلام (MCM201)، يعدُّ متطلبًا سابقًا لمقرر تشريعات الإعلام وأخلاقياته (MCM301)، دون وجود أي رابط بينهما. كما لاحظت اللجنة أن مقرر فن الإلقاء (MCM461)، مُدْرَجٌ في الخطة الحالية كمقرر للسنة الرابعة، في حين أن الاستفادة منه ستكون أكبر إذا تم إدراجه كمقرر في السنة الأولى أو الثانية. وقد تم تعديل توزيع بعض المقررات والمتطلبات السابقة لها في الخطة الدراسية المعدلة والتي بدأ تطبيقها منذ سبتمبر 2016. ومن ثَمَّ توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية التأكد من تعديل توزيع جميع المقررات والمتطلبات السابقة لها في الخطة الدراسية المعدلة بما يحقق أكبر استفادة ممكنة للطالب.

1.3 اطلعت لجنة المراجعة على عينة مناسبة من ملفات المقررات الدراسية، ولاحظت أن معظم ملفات المقررات مصممة بشكل جيد، حيث تتضمن معلومات مفصلة عن أهداف المقرر ومخرجاته، التي يتم ربطها بأدوات التقييم، والطرائق المستخدمة في التدريس، وكذلك مدى التوافق بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات البرنامج. كذلك تتضمن ملفات المقررات قائمةً بموضوعات المحاضرات الأسبوعية، والكتب المستخدمة. وعلى الرغم من أن أغلب الكتب المستخدمة في توصيف المقررات حديثة، إلا أنه لوحظ عدم وجود أدلة كافية تدل على استخدام النتائج البحثية الجديدة، والممارسات المهنية الحديثة والراهنة في تدريس المقررات. وبالفحص الدقيق

لتوصيف المقررات، لاحظت اللجنة وجود تشابه وتداخل في المحتوى بين بعض المقررات، مثل مقرر مهارات اللغة الإعلامية (MCM361)، ومقرر فن الإلقاء (MCM461)، حيث يمكن دمجهما في مقررٍ واحدٍ. وكذلك بين مقرر التغطية والكتابة الإخبارية للصحافة (MCM110)، والتغطية الإخبارية باستخدام الحاسوب (MCM210)، والتحرير الصحفى (MCM310). كما أشار بعض الطلبة – أثناء المقابلات – إلى محدودية الجوانب التطبيقية والتحليلية والممارسة العملية في مقررات اللغة الإنجليزية، مثل مقرر موضوعات وتطبيقات إعلامية باللغة الإنجليزية (3) (MCM460). وبناءً على ذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مراجعة المفردات الدراسية للمقررات؛ لضمان ملاءمتها لأهداف البرنامج واحتياجاته، كما تحثُّ الكليةَ على الاسترشاد بالمقايسة المرجعية في مراجعة المفردات الدراسية للمقررات؛ للتحقق من دقتها وملاءمتها.

1.4 وفقًا للأدلة المقدمة، فإن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج معبر عنها في استمارة توصيف البرنامج الأكاديمي، والمعدة من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالجامعة. وتندرج تلك المخرجات تحت أربع فئات، وهي: المعرفة والفهم، مهارات متعلقة بالتخصص، مهارات التفكير الناقد، ومهارات عامة قابلة للنقل والقياس. وقد اطلعت اللجنة على مصفوفة تبين ارتباط مخرجات البرنامج مع أهدافه، وارتباط مخرجاته أيضًا مع مخرجات الجامعة. وترى لجنة المراجعة أنه تم ضبط مخرجات البرنامج بما ينسجم مع رؤية القسم، ورسالته، وأهدافه من جهة، ومع أهداف الكلية، ومخرجات الجامعة من جهة أخرى. وخلال المقابلات، علمت لجنة المراجعة أنَّ القسم قد قام – حديثًا – بمراجعة رسالة ورؤية البرنامج، وطرح الخطة الجديدة بعد تعديلها في العام 2016. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ مخرجات البرنامج مكتوبة بشكل جيد، وقابلة للقياس. لذا، فإنَّ لجنة المراجعة تقدر أن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج أُعدت بشكل جيد، وهي قابلة للقياس، وتستوفي الفئات والمهارات المستهدفة لمستوى البرنامج. لكنها تقترح تقسيم المخرج الرابع الخاص بإعداد وإنتاج الحملات الإعلامية، والعلاقات العامة، وإدارة المؤسسات الإعلامية إلى مخرجين؛ الأول: خاص بإعداد وإنتاج الحملات الإعلامية، والتسويقية، والإعلانية. والثانى: يخص إدارة المؤسسات الإعلامية في القطاعين العام والخاص؛ لاختلاف طبيعة كل منهما.

1.5 علمت لجنة المراجعة خلال المقابلات أن قسم الإعلام والسياحة والفنون يعتمد على المحددات الوصفية للإطار الوطني للمؤهلات؛ لضمان ملاءمة مخرجات التعلُّم المطلوبة الخاصة بالمقررات

الدراسية لمستوى كل مقرر، كما يتم التأكد من أن محتوى المقرر يمكن من تحقق مخرجات التعلم المطلوبه له. وقد تمت مراجعة هذه المخرجات في العام 2014، قبل أن يعاد النظر فيها مرة أخرى على هامش طرح الخطة الجديدة في العام 2016؛ مما استدعى إعادة صياغة المخرجات لغويًّا على مستوى الأفعال، وحسب تصنيف بلوم "Bloom's Taxonomy". كما علمت اللجنة من الطلبة الذين قابلتهم أثناء الزيارة الميدانية أنهم على دراية بمخرجات التعلم المطلوبة لكل المقررات، حيث يقوم أستاذ المقرر بتوزيع توصيف المقرر في بداية كل فصل دراسي. وقد اطلعت اللجنة على مصفوفة تبين ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات – وبطريقة مناسبة – بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ للتأكد من وجود توافق بين مخرجات المقررات ومخرجات البرنامج. كما اطلعت لجنة المراجعة على عينة من ملفات المقررات الدراسية، ولاحظت أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، بشكل عام، مناسبة لمستوى المقرر ومحتواه، وأنها تغطي المهارات المعرفية المناسبة، والمتوقع من الطالب تعلُّمُها. لذا، تقدر لجنة المراجعة ربط مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية بمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج بطريقة مناسبة. ولاحظت اللجنة عدم ارتباط مخرجات التعلّم المطلوبة الخاصة بعدد قليل من المقررات الدراسية بمحتواها بشكل مناسب، مثل مقرر تشريعات الإعلام وأخلاقياته (MCM301)، والذي تغطي مخرجاته الجانب التشريعي على حساب الجانب الأخلاقي، كذلك فإن اللجنة لاحظت أن صياغة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات لم تخضع لعملية المقايسة المرجعية (انظر الفقرة: 3.2). كما أن عددًا محدودًا من مخرجات المقررات العملية مصاغة بشكل يجعلها غير قابلة للقياس مثل المخرج الرابع لمقرر إنتاج البرامج للتليفزيون (2) (MCM423). لذا، تنصح لجنة المراجعة الكليةَ بأن تقوم بمراجعة مخرجات التعلُّم المطلوبة الخاصة بالمقررات الدراسية؛ لضمان ملاءمتها لأهداف ومحتوى المقرر.

1.6 تتضمن الخطة الدراسية مكونًا خاصًّا بالتعلم القائم على العمل، يتمثل في مقرر التدريب العملي (MCM499)، وهو من متطلبات التخرج، ومُخصص له ساعتان معتمدتان، ويتطلب التسجيل في المقرر استكمال (116) ساعة معتمدة من متطلبات البرنامج، كما أن مخرجات المقرر واضحة وملائمة، وتتوافق مع مخرجات البرنامج. ولدى قسم الإعلام والسياحة والفنون دليل للتدريب العملي يشمل النظمَ، والآلياتِ، ومهامَّ القائمين على التدريب، وأساليب التقييم، والتي تشتمل بدورها على تقرير أسبوعي، وتقرير نهائي من قبل المسئول عن التدريب، فضلاً عن المشروع العملي الذي أنجزه الطالب. ويتم التقييم حسب استمارة تقييم التدريب العملي على النحو التالي: (70% من

الدرجة النهائية) مخصصة لمشرف التدريب الميداني، و(30% من الدرجة النهائية) مخصصة لعضو هيئة التدريس، وعلى الطالب أن يجتاز المقرر بنجاح، كما يعدُّ مقرر التدريب العملي مادة نجاح ورسوب. وتأكدت اللجنة من خلال المقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس، والمشرفين الميدانيين، والطلبة من رضاهم عن الآلية المتبعة لأداء مقرر التدريب العملي وتقييمه، ومن أنهم على دراية كافية بكافة الإجراءات والسياسات الخاصة بتأدية هذا المقرر وتقييمه. وتقدر لجنة المراجعة وجود مكون خاص بالتعلم القائم على العمل في الخطة الدراسية، له مخرجات تعلم وسياسة تقييم واضحة وملائمة. إلا أنه وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فقد وجدت اللجنة أنه في حالة تسجيل الطالب في مقرر التدريب العملي (MCM499) خلال الفصل الصيفي، فإنه لا يستطيع التسجيل في أي مقررات أخرى خلال هذا الفصل، بخلاف إذا ما قام الطالب بالتسجيل في مقرر التدريب العملي خلال الفصل الأول أو الثاني، حيث يكون في استطاعته التسجيل في ثلاثة مقررات إضافية – كحد أقصى – بجانب مقرر التدريب العملي، بشرط التفرغ للتدريب لمدة ثلاثة أيام في الأسبوع، وبواقع ثمان ساعات يوميًّا. وهو الأمر الذي يشكل عبئًا على الطالب، ولا يسمح له بالتفرغ الكافي لأداء التدريب العملي بشكل مناسب، كما تبين من خلال المقابلات التي أجريت مع الطلبة، وأكدها أرباب الأعمال، ومشرفو التدريب. لذا، تنصح اللجنةُ الكليةَ بمراجعة سياسة تسجيل الطالب في مقرر التدريب العملي، والتأكد من أن سياسة التدريب العملي تطبق بشكل فعال؛ لضمان تحقيق أهداف المقرر.

1.7 لدى جامعة البحرين سياسة تعليم وتعلم مناسبة، ويمزج النظام التعليمي المعتمد فى الجامعة بين الحضور الصفي التقليدي، والاعتماد على المنصات الإلكترونية. وكما ورد في تقرير التقييم الذاتي، فإن القسم يعتمد على أساليب مختلفة في التدريس مثل: المحاضرات الصفية، والتدريب العملي ضمن المقرر، وخارج الجامعة في المؤسسات الإعلامية، والعمل ضمن فريق في إطار مشروعات نهاية الفصل في المقررات العملية، كما ينظم القسم عدة لقاءات مع المهنيين من خلال ورش العمل، كذلك استخدام أساليب محاضرات الأقران، والتعلم الذاتي عبر المنصات الإلكترونية (Moodle وBlackboard)، والدروس التعليمية المتوفرة عبر شبكة الإنترنت. وخلال المقابلات أعرب الطلبة والخريجون عن رضاهم فيما يتعلق بتطبيق مبادئ وطرائق التدريس في البرنامج وتنوعها. وقد لاحظت اللجنة من خلال اطِّلاعها على ملفات المقررات أنَّ توصيف المقرر يتضمن جدولًا زمنيًّا للموضوعات التي سيتم مناقشتها في المقرر، وطرائق تدريس كل موضوع.

ويساهم عددٌ من المقررات التي تحتوي على مشروع نهائي في تشجيع الطلبة على المشاركة في عملية التعلم، وتطوير مهارات التعلم المستقل. لذا، فإن اللجنة تقر وجود سياسة تعليم وتعلم مناسبة خاصة بالجامعة، تشير إلى طرائق التدريس المستخدمة، والتي تلائم طبيعة البرنامج، وتؤدي إلى تحقيق مخرجاته. إلا أنها وجدت، وعلى الرغم من أنَّ التعلم الإلكتروني موضح في إستراتيجية التعليم والتعلم لجامعة البحرين، لكنه غير مطبق بطريقة فعالة. فقد تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات أن معظم أعضاء هيئة التدريس وطلبة البرنامج لا يستخدمون منصات التعلم الإلكترونية المتوفرة في الجامعة، مثل: Blackboard، ولا يعرفون إمكانياتها. كما تبين من مقابلات الطلبة أن تدريس مقررات اللغة الإنجليزية يعتمد بشكل أساسي على شرح المفاهيم النظرية على حساب الممارسة العملية، فضلاً عن تمسك بعض أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بالدوام الجزئي بالأساليب التقليدية القديمة للتدريس، كما لم تستدل اللجنة خلال المقابلات مع الطلبة على أنَّ آراءهم في طرائق التدريس المطبقة قد أُخذت في الاعتبار. وتقترح اللجنة أنْ تسترشد الكليةُ بآراء الطلبة فيما يخص فاعلية وتطوير عملية التعلم؛ لضمان تحقيق أهداف البرنامج. كذلك، فمن خلال المقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس تبين للجنة المراجعة قيام بعض أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بالدوام الجزئي بتدريس مقررات خارج تخصصاتهم، وهو الأمر الذي أشار إليه أيضًا تقرير التدقيق الداخلي للكلية؛ مما يسبب قصورًا في تحقيق المخرجات التعليمية. وبناءً على ما تقدم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أنْ تقوم بتطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب وفاعل وفقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة؛ لتحقيق المخرجات التعليمية، وأن تقوم بقياس فاعلية عمليتي التعليم والتعلم المطبقة في البرنامج.

1.8 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن قسم الإعلام والسياحة والفنون يتبع لوائح جامعة البحرين المتعلقة بالتقييم حسب "نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين"، والذي ينص على ربط التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وأن يتم التقييم بشكل منظم وعادل، بحيث يضم أساليب التقييم التكويني والتجميعي، وتوفير التغذية الراجعة للطلبة خلال ثلاثة أسابيع من التقييم، كما يتضمن النظام إجراءات؛ لتفادي الانتحال الأكاديمي، والغش في الامتحانات، ومنعها، وكذلك إجراءات خاصة بكيفية التقدم بطلب التظلم من نتيجة أي مقرر، وإعادة تصحيح الامتحان النهائي. وتُقسم درجات كل مقرر بحيث لا تتجاوز الأسئلة الموضوعية نسبة الـ (50%) من الدرجة الكلية للامتحان، وتخصص نسبة (40%) من درجات المقرر للامتحان أو المشروع النهائي، وبقية

الدرجات توزع على أعمال السنة، واختبارات الفصل الدراسي حسب طبيعة كل مقرر. وترى لجنة المراجعة أن تلك السياسات مناسبة لبرنامج البكالوريوس في الإعلام. وقد أكد الطلبة خلال المقابلات درايتهم بتلك السياسات والإجراءات، وذلك من خلال توصيف المقرر الدراسي الذي يوزع عليهم في بداية الفصل الدراسي، كما أن سياسات التقييم موضَّحة في دليل الطالب، ومتاحة على الموقع الإلكتروني للجامعة. كما تبين للجنة من خلال الاطلاع على ملفات المقررات والمقابلات مع الطلبة، أن التغذية الراجعة التي تصلهم من أساتذة المقررات على أوراق الامتحانات محدودة، ولا تساعدهم على فهم أخطائهم. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية توفير التغذية الراجعة للطلبة حسب نظام الدراسة والامتحانات المتبع في جامعة البحرين. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع أعضاء الهيئة الأكاديمية، علمت اللجنة أن هناك آليات شفافة في منح الدرجات، حيث يقوم رئيس القسم المعني بالموافقة على الدرجات النهائية بعد أن يتم إدخالها في النظام الإلكتروني لعمادة القبول والتسجيل من قبل مدرس المقرر، ويجب عليه إعلان درجات أعمال المقرر وهي: (60%) للطلبة قبل تقديم الامتحانات النهائية، كما تتم الامتحانات النصفية للمقررات المتعددة الشعب بشكل موحد، ويحق للطالب بعد إعلان نتائج الامتحان النهائي التظلم من درجة المقرر، كذلك توجد سياسة وعقوبات للانتحال الأكاديمي على مستوى الجامعة. لذا، تقدر لجنة المراجعة وجود إطار للتقييم على مستوى الجامعة يتضمن سياسات وإجراءات عامة، وهي مناسبة لبرنامج بكالوريوس في الإعلام، وأنَّ أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها.

1.9 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج له أهداف مرتبطة برسالة الجامعة والكلية.
- الخطة الدراسية للبرنامج توفر التوازن بين المقررات النظرية والعملية، وبين المعارف والمهارات.
- مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج أعدت بشكل جيد، وهي قابلة للقياس، وتستوفي الفئات، والمهارات المرجوة لمستوى البرنامج.
- تم ربط مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية بمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج بطريقة مناسبة.

- يوجد مكون خاص بالتعلم القائم على العمل في الخطة الدراسية، له مخرجات تعلم وسياسة تقييم واضحة وملائمة.
- يوجد إطار للتقييم على مستوى الجامعة يتضمن سياسات وإجراءات عامة، وهي مناسبة للبرنامج، وأنَّ أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها.

1.10 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** الكلية بالقيام بما يلي:

- التأكد من تعديل توزيع جميع المقررات والمتطلبات السابقة لها في الخطة الدراسية المعدلة، بما يحقق أكبر استفادة ممكنة للطالب.
- مراجعة المفردات الدراسية للمقررات؛ لضمان ملاءمتها لأهداف البرنامج واحتياجاته.
- تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب وفاعل وفقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة؛ لتحقيق المخرجات التعليمية، وقياس فاعليتها.
- توفير التغذية الراجعة للطلبة حسب نظام الدراسة والامتحانات المتبع في جامعة البحرين.

1.11 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 توجد سياسة قبول واضحة ومنشورة على الموقع الإلكتروني لجامعة البحرين، حيث تشترط الجامعة حصول الطالب على الثانوية العامة، أو ما يعادلها بمعدل لا يقل عن (70%)، وألا يكون قد مضى على حصوله عليها مدة تزيد عن سنتين دراسيتين، وأن يجتاز الطالب المقابلة الشخصية التى تجريها الجامعة، واختبار القدرات العامة، كما يجب أن يجتاز أي اختبار أو مقابلة شخصية تجريها الكلية. ويُعْفَى من البرنامج التمهيدي للغة الإنجليزية الطلبة الحاصلون على (90%)، أو أكثر في الثانوية العامة، أو الطلبة الحاصلون على (500) في اختبار الـ TOEFL، أو (5.5) في اختبار الـ IELTS. أما الطلبة الحاصلون على نسبة ما بين (80%–89.9%) في الثانوية العامة فإنهم يخضعون لامتحان الإعفاء من البرنامج التمهيدي. وعلى مستوى القسم، فإنه يشترط للقبول به اجتياز الاختبار التحريري باللغتين العربية والإنجليزية، واجتياز المقابلة الشخصية، واختبار القدرات الفنية الخاصة بالقسم (الموقع الإلكتروني لجامعة البحرين). وقد تبين من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس توقف القسم منذ فترة عن إجراء المقابلات الشخصية، واختبار القدرات الفنية للمتقدمين، والذي بررره أعضاء هيئة التدريس بسبب التزايد المستمر فى أعداد الطلبة المتقدمين في السنوات الأخيرة، ولذلك تقتصر شروط القبول الخاصة بالقسم على اختبار المعلومات العامة التحريري باللغتين العربية والإنجليزية. وقد فحصت اللجنة نموذج اختبار المعلومات العامة، ووجدت أنَّ هناك تنوعًا في أسئلته بشكل كبير. وقد تبين للجنة المراجعة معرفة الأطراف ذات العلاقة بسياسات القبول في البرنامج، كما أكد مسئولو الإدارة العليا أنَّ توزيع الطلبة على الكليات المختلفة في الجامعة يتم بشكل مركزي، وفقًا لرغباتهم وأدائهم وفق معايير القبول، وأكدوا أن اختبار القدرات العامة هو مثال لواحد من التحسينات فى معيار توزيع الطلبة الذي تبنته الجامعة وتطبقه. لذا، تقدر اللجنة وجود سياسة قبول واضحة ومنشورة على مستوى الجامعة، ومعروفة لجميع الأطراف ذات العلاقة.

2.2 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يتم قبول الطلبة حسب معدلاتهم في اختبار القدرات العامة، والمقابلة الشخصية التى تجريها الجامعة، وأنَّ الطلبة الحاصلين على أقل من (90%) في الثانوية العامة يلتحقون ببرنامج تمهيدي للغة الإنجليزية. واتضح للجنة المراجعة من خلال الزيارة الميدانية أنَّ مواصفات الطلبة المقبولين تتطابق مع معايير القبول المشار إليها على مستوى الجامعة. وترى اللجنة أنَّ اقتصار معايير القبول بالقسم – كما ورد في (الفقرة: 2.1) – على اختبار تحريري للمعلومات العامة باللغتين العربية والإنجليزية غير كافٍ، فهناك حاجة لقياس مهارات الطلبة واستعدادهم لدراسة الإعلام من خلال مقابلة شخصية، واختبار للقدرات الفنية، والإختبار الكتابي الذي ينظمه القسم، خاصةً وأن النسبة الأكبر من الطلبة (33%) يتخرجون بعد خمس سنوات ونصف. وإذْ تقر اللجنة وجود سياسة القبول على مستوى الجامعة التي يتم تطبيقها بشكل منتظم، ووجود برنامج تمهيدي لرفع مستوى الطلبة في اللغة الإنجليزية، إلا أنها توصي بأنه ينبغي على الكلية وضع آلية مناسبة لتقييم فاعلية معايير القبول المطبقة في البرنامج ومقايستها مرجعيًّا، وقياس فاعلية معايير القبول في القسم بشكل منهجي.

2.3 يوجد هيكل تنظيمي واضح وملائم لإدارة البرنامج، حيث يتحمل رئيس القسم مسئولية إدارته، ويعاونه مجلس القسم، وعدد من اللجان التابعة للقسم، والتي يتم تشكيلها في بداية كل فصل دراسي، كما يتم تحديد منسقين للشعب الأكاديمية المختلفة في القسم، وهي شعبة الإعلام، وشعبة السياحة، وشعبة الفنون. وقد لاحظت لجنة المراجعة من خلال الاطلاع على محاضر اجتماعات تلك اللجان أنها لا تجتمع بشكل منتظم؛ الأمر الذي ذكر في تقرير التدقيق الأكاديمي للكلية. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، لاحظت لجنة المراجعة أن لرئيس القسم مسئوليات واضحة؛ فهو المسئول عن إدارة البرنامج، واتخاذ القرارات الإدارية كالدعوة لاجتماعات مجلس القسم، وتوزيع المهام على الهيئتين الأكاديمية والإدارية، كما أن القرارات الأكاديمية لإدارة البرنامج يتم اتخاذها من خلال مجلس القسم، وترفع إلى مجلس الكلية حسب الحاجة. لذا، تقر اللجنة وجود هيكل تنظيمي واضح وملائم لإدارة البرنامج. إلا أنها لاحظت عدم وجود مسئوليات واضحة وملزمة لمنسقي البرامج المختلفة في القسم، وأنَّ مسئولية، وإدارة، وتنسيق جميع البرامج في القسم تقع على عاتق رئيسه. لذا، تنصح لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تفعيل دور منسق البرنامج، وتحديد مسئوليات واضحة له، ومتابعة عمل اللجان؛ للتأكد من اجتماعها بصورة دورية فاعلة.

2.4 وفقًا للأدلة المقدمة والمقابلات التي أجريت خلال الزيارة الميدانية، يسهم في تقديم برنامج البكالوريوس في الإعلام (21) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مختلف التخصصات، يعملون بدوام كامل؛ منهم: (18) عضوًا من حاملي درجة الدكتوراه، ودرجاتهم العلمية كالتالي: (1) بدرجة أستاذ، و(3) بدرجة أستاذ مشارك، والباقي بدرجة أستاذ مساعد. كما يستعين القسم بـ (3) أعضاء من حاملي درجة الماجستير، بالإضافة إلى (7) موظفين إداريين. ومن خلال فحص السير الذاتية، ومقابلات أعضاء هيئة التدريس، والأدلة المقدمة، اتضح للجنة المراجعة أن أعضاء هيئة التدريس من ذوي المؤهلات والتخصصات الأكاديمية المناسبة لتدريس البرنامج، كما أنَّ لدى بعضهم بحوثًا منشورة حديثًا، وخبرات مهنية مناسبة. إلا أن اللجنة قد لاحظت عدم وجود توازن فى تخصصات أعضاء هيئة التدريس، حيث يوجد (5) أعضاء في تخصص الصحافة، و(4) أعضاء في العلاقات العامة، وعضو واحد في تخصص الإعلان، في حين يوجد في تخصص الإذاعة والتليفزيون (4) أعضاء، وفي تخصص الإعلام الرقمي (5) أعضاء. وحيث إنَّ عدد الطلبة (1171) طالبًا، فتبلغ نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة حوالي 55:1؛ مما يشير إلى "أن البرنامج يعاني من نقص في أعضاء هيئة التدريس"؛ الأمر الذي ذكر في تقرير التقييم الذاتي، خاصة في بعض التخصصات التي تشهد إقبالًا كبيرًا مثل: الإعلان، والإذاعة والتليفزيون، فضلاً عن وجود بعض المقررات التي لا يوجد منْ يدرسها من أصحاب التخصص؛ الأمر الذي تم ملاحظته في توصيات تقرير التدقيق الداخلي للبرنامج. ونتيجة لذلك، يتم الاستعانة بعدد من الخبراء والأكاديميين وفقًا لنظام الدوام الجزئي (19 عضو هيئة تدريس)؛ لسد النقص في أعضاء هيئة التدريس، إلا أنه تبين للجنة المراجعة من خلال فحص الأدلة أنَّ بعضهم غير مؤهل لتدريس المقررات التي يكلفون بها، وتنقصهم الخبرة التدريسية اللازمة، وهذا ما أكده الطلبة خلال المقابلات. وعلى الرغم من أنَّ مسئوليات أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام كامل تشمل: التدريس، والإرشاد الأكاديمي، والبحث العلمي، وأعمال اللجان، والخدمة المجتمعية، إلا أن التركيز الأساسي ينصب على التدريس؛ نظرًا لزيادة عدد الطلبة، فقد لاحظت اللجنة أن العبء الأكاديمي لبعض أعضاء هيئة التدريس العاملين بنظام الدوام الكامل أعلى من الحد الأقصى للنصاب الذي حددته لوائح الجامعة – (15) ساعة تدريس لحاملي درجة الدكتوراه، و(18) ساعة لحاملي الدرجات العلمية الأقل، حيث يصل لدى بعض أعضاء هيئة التدريس إلى (21) ساعة معتمدة أسبوعيًّا، علاوةً على أنَّ أعداد الطلبة في غالبية المقررات قد تفوق الحد

الأقصى المسموح للطلبة في الشعبة الواحدة. وكذلك، فقد تبين من خلال المقابلات أن الجامعة تشجع أعضاء هيئة التدريس، وتدعمهم ماديًّا لإنجاز بحوثهم العلمية ونشرها، بيد أنه لا توجد لدى الجامعة سياسات لتقليل العبء الأكاديمي؛ من أجل إنجاز البحوث العلمية، كما لم تجد اللجنة دليلا على أنَّ الجامعة تشجع الأكاديميين على الشراكة المجتمعية. وبينما تقر اللجنة بوجود تنوع في تخصصات ومؤهلات الهيئة الأكاديمية، وتتسق مع أهداف البرنامج، إلا أنها توصي بأنه ينبغي على الكلية وضع خطة واضحة لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس خاصةً في تخصصات الإعلان، والإذاعة والتليفزيون، مع مراعاة اختيار الدرجات العلمية الأعلى؛ لتحقيق التوازن المطلوب في البرنامج، ولتقليل العبء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في البرنامج؛ لتحقيق أهداف المؤسسة، والتي تشمل إنجاز البحوث العلمية، وتشجيع الشراكة المجتمعية.

2.5 لدى جامعة البحرين إجراءات خاصة بالتعيين، وتقييم الأداء، وترقية الموظفين الأكاديميين، وهي واضحة ومنشورة، حيث يخضع نظام تعيين أعضاء هيئة التدريس الجدد إلى لائحة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وسياسات وقوانين ديوان الخدمة المدنية فى مملكة البحرين. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات أن إجراءات التعيين تتم بشكلٍ نزيه وشفاف. كما أشار أعضاء هيئة التدريس إلى وجود نظام لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بواسطة الطلبة ورئيس القسم يطبق إلكترونيًّا بشكل منتظم، ويشمل التقييم عدة جوانب منها: النشاط الأكاديمي، والأداء، وخدمة المجتمع. وقد لاحظت اللجنة من خلال الوثائق المقدمة، والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أن نسبة الاستبقاء عالية، حيث يصل استبقاء بعضها إلى نحو (18) عامًا. لكنها لم تجد دليلًا على وجود استبانات لقياس رضا الموظفين الأكاديميين. وتقدر اللجنة وجود إجراءات واضحة وشفافة لتعيين الموظفين الأكاديميين، ووجود أدلة على أن نسب استبقائهم في البرنامج عالية. ومن خلال المقابلات لاحظت اللجنة أن الجامعة تعتمد نظام الترقيات الأكاديمية في ترقية أعضاء هيئة التدريس، وذلك بموافقة لجنة الترقيات في القسم، والكلية، والجامعة. إلا أن لجنة المراجعة لاحظت تأخر ترقية أعضاء الهيئة الأكاديمية بشكل عام، حيث إنه على مدار الخمس سنوات الماضية، لم يرقَّ سوى عضو واحد فقط من أعضاء الهيئة الأكاديمية. وخلال المقابلات برر أعضاء هيئة التدريس ذلك إلى كثرة الأعباء الأكاديمية والإدارية، ولذلك توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق خطة واضحة لدعم أعضاء الهيئة الأكاديمية في التقدم للترقية. وبالنسبة لتعريف الأكاديميين الجدد بالجامعة، ونظامها، وخدماتها، ومواردها، فقد تبين للجنة المراجعة من خلال مقابلات أعضاء

هيئة التدريس أن هذا النشاط يتم على مستوى القسم، ولكن بصورة غير رسمية، لذا توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.

2.6 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن جامعة البحرين توفر نظامًا محكمًا لإدارة المعلومات عن كل كلياتها ومنها: نظام التسجيل الإلكتروني، والإرشاد الأكاديمي، والجداول الدراسية، والموارد البشرية، وضمان الجودة. ومن خلال الزيارة الميدانية، اتضح للجنة المراجعة أنَّ الجامعة توفر عبر موقعها الإلكتروني إمكانية قيام الهيئة الإدارية والأكاديمية بالحصول على المعلومات إلكترونيًّا فيما يتعلق بمفردات المرتب، وتقارير الحضور والغياب، والساعات الإضافية للموظفين الإداريين، وغير ذلك مما يحتاجه الموظف الإدارى والأكاديمي، كما يمكن للطلبة تسجيل مقرراتهم، ودفع الرسوم من خلال هذا النظام. كذلك يتم استخراج كشوف الطلبة المسجلين في البرنامج، وجداولهم الدراسية، واسم المرشد الأكاديمي لكل طالب في بداية كل فصل دراسي. وقد أظهرت المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية إمكانية تسجيل الغياب، ورصد الدرجات إلكترونيًّا. وعلى الرغم من توفر نظام لإدارة المعلومات، وملائم لأهداف البرنامج واحتياجاته، ويتم استخدامه بصورة محدودة في إدارة البرنامج، والطلبة، والموارد المختلفة، إلا أن اللجنة لم تجد دليلا على استخدامه بصورة إستراتيجية متكاملة؛ لتعزيز عملية اتخاذ القرار. لذا، تقدر اللجنة وجود نظام لإدارة المعلومات، وملائم لأهداف البرنامج واحتياجاته؛ وتنصح الكلية بزيادة الاستفادة منه؛ من أجل تعزيز عملية اتخاذ القرار على مستوى إستراتيجي للبرنامج.

2.7 لدى جامعة البحرين سياسات وإجراءات واضحة لضمان سلامة المعلومات الخاصة بالمتعلمين، ودقة النتائج، واسترجاعها من خلال حفظ البيانات مركزيًّا. ويطبق مركز تقنية المعلومات في الجامعة إجراءات صارمة لضمان سرية بيانات الطلبة، وسجلات الأساتذة من خلال نظام متعدد المراحل؛ لتقييد الدخول إلى البيانات التي تتطلب رقم هوية، وكلمة مرور يتم تغييرها كل (120) يومًا، أما بالنسبة لعملية إدخال الدرجات فيختص بها أستاذ المقرر وحده، ويعتمدها رئيس القسم، ويتم تغييرها إذا تطلب الأمر بصورة رسمية بعد موافقة رئيس القسم والعميد. ومن خلال الجولة التفقدية التي جرت أثناء الزيارة الميدانية، اتَّضح أن إدارة البرنامج تقوم بحفظ كراسات الإجابة الخاصة بالامتحانات النهائية، ومشروعات الطلبة لمدة فصلين دراسيين في غرفة محكمة وآمنة.

كما أنَّ هناك خطة لإدارة المخاطر مطبقة من قبل مركز تكنولوجيا المعلومات في حالة حدوث كوارث، أو أحداث طارئة، من بينها عمل نسخة إلكترونية لاسترجاع البيانات بشكل دوري. كما أنَّ هناك (servers خوادم) مؤمنة داخل الحرم الجامعي للتخزين الاحتياطي للبيانات، وكذلك في مكان آخر خارج الحرم الجامعي. وتقدر لجنة المراجعة وجود نظام محكم لإدارة المخاطر، والحفاظ على أمن السجلات، ودقة وسلامة المعلومات الخاصة بالمتعلمين والموظفين، ودقة نتائج البرنامج.

2.8 قامت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية بجولة تفقدية في الكلية والجامعة، وقد لاحظت أنَّ الكلية توفر الموارد اللازمة التى تفي بحاجات التعلم من بينها: (17) قاعةً دراسيةً مجهزة بأجهزة عرض تتسع لحوالي (42) إلى (97) طالبًا، ومدرجات تستوعب عددًا كبيرًا من الطلبة، و(8) مختبرات للحاسب الآلي Mac وWindows، ومعمل للوسائط المتعددة، وصالة للتحرير الصحفي، ومعمل للتصوير الفوتوغرافي، وغرفة للموسيقى، فضلا عن أماكن متعددة لممارسة الطلبة للأنشطة مثل نادى الفنون، والموسيقى، والمسرح، والشطرنج، والإعلام، وسينما الآداب، والصالة الرياضية، والمركز الصحي. كما يتم الاستفادة من إمكانيات مركز تسهيلات البحرين للإعلام، وما يضمه من استديوهات إذاعية، وتليفزيونية، ومسرح. هذا إلى جانب توفير خدمة الـ (Wi-Fi) في المختبرات وداخل الكلية، كذلك توفر البريد الإلكتروني للطلبة وأعضاء هيئة التدريس. كما توجد مكاتب فردية كافية لأعضاء هيئة التدريس، مزودة بأجهزة كمبيوتر، وملائمة للعمل ولاستقبال الطلبة. ويوفر مركز زين للتعلم الإلكتروني منظومته الإلكترونية (Moodle وBlackboard)، التي تمكن الأساتذة من تقديم أجزاء من مقرراتهم بشكل إلكتروني. وخلال المقابلات، أعرب الطلبة والموظفون عن ارتياحهم للمرافق والخدمات المتوفرة لدعم البرنامج. لذا، تقدر اللجنة وجود موارد عامة ملائمة للبرنامج، وتفي بحاجات التعلم لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. ومع ذلك، وخلال المقابلات مع الطلبة، تبين لُجُوءُ العديد منهم إلى إعداد مشروعاتهم خارج الجامعة، خاصة طلبة الإذاعة والتليفزيون، وقد أرجعوا السبب في ذلك إلى أن استوديوهات الجامعة وبعض معاملها كمعمل التصوير الفوتوغرافي في حاجة إلى التحديث، كما أنَّ بعض برامجيات الكومبيوتر الاحترافية الحديثة غير متوفرة. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تحديث استوديوهات الجامعة ومعاملها، وتوفير برامجيات الكومبيوتر الاحترافية الحديثة التي يحتاجها البرنامج. ومن خلال الجولة التفقدية للمكتبة تبين أنها تحتوي على العديد من المصادر الإلكترونية، حيث يوجد بها ما يربو عن الـ 100 ألف كتاب إلكتروني، وما يزيد على الـ 27 ألف

مجلة إلكترونية، وتشترك المكتبة في قواعد بيانات كاملة مثل، Business Source، وThompson Reuters، وEBSCO ، وهي مرتبطة بـ (47) قاعدة بيانات دولية، إلا أن المصادر والكتب الإعلامية المطبوعة سواء العربية أو الأجنبية محدودة، فضلًا عن عدم حداثة بعضها، وقد تطرق تقرير التقييم الذاتي لبرنامج الإعلام إلى ذلك. كما يوجد في المكتبة أجهزة كمبيوتر لاستخدام الطلبة؛ للبحث في فهرس المكتبة، وكذلك أماكن للدراسة والاطلاع على المراجع. وقد أكد الطلبة خلال المقابلات رضاهم واستخدامهم للمكتبة ومواردها. وعليه، تقدر لجنة المراجعة وجود مصادر إلكترونية مناسبة لاحتياجات البرنامج، وتشجع الكلية على زيادة المصادر المطبوعة.

2.9 لدى جامعة البحرين نظامٌ لتتبع استخدام مواردها المختلفة، حيثُ لاحظت اللجنة خلال الزيارة الميدانية أنَّ الجداول الدراسية لاستخدام القاعات والمختبرات تعلق خارجها، ويوفر مركز تقنية المعلومات بالجامعة الدعم الفني للمختبرات والموظفين، ويتمُّ تلقي وتتبع طلبات الدعم الفني من خلال منضدة مساعدة بنظام إلكتروني. ويوفر مركز زين للتعلم الإلكتروني منصة إلكترونية للمقررات المدرجة ضمن التعلم الإلكتروني، كما يَجمع النظام بيانات عن استخدام مصادره، ويُصدر تقارير مختلفة عن حجم الاستخدام وأشكاله. كما أنَّ لدى المكتبة نظامًا رصينًا لرصد وتتبع العمليات التي تتم بها. وتقر لجنة المراجعة بوجود أنظمة تتبع تسمح بتقييم مدى الاستفادة من الموارد المختلفة، إلا أنه لم تجد اللجنة دليلًا على استخدام تقارير تلك الأنظمة من قبل إدارة البرنامج بشكل دوري، ومنتظم في عملية صنع القرار. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية زيادة استخدام تقارير التتبع، والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

2.10 تبين للجنة المراجعة من خلال الزيارة الميدانية والأدلة المقدمة، توفر دعم طلابي مناسب فيما يتعلق بالمكتبة، والمختبرات، والتعلم الإلكتروني، سواء من حيث البنية التحتية، أو تطبيقات الحاسوب المتاحة، أو دعم الموارد البشرية، مثل دعم فنيي المختبرات، أو المتخصصين داخل المكتبة أما بالنسبة لنظام الإرشاد الأكاديمي؛ فيتم من خلاله مساعدة الطلبة على اختيار المواد الملائمة لهم، ويجب على كل مرشد أكاديمي تقديم تقرير سنوي إلكتروني لرئيس قسم الإعلام والسياحة والفنون، ويتوفر العديد من أوجه الدعم للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة مثل: مساعدتهم في تسجيل المقررات الدراسية، توفير سيارة مجهزة، تقديم خدمات الدعم من قبل الطلبة المتطوعين،

فضلاً عن توفر دليل للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وأنَّ المكتبة توفر أيضا خدمات لهم من خلال غرفة لذوي الإعاقة البصرية بها جهاز كمبيوتر مجهز خصيصًا لهم. ويعمل مكتب الإرشاد المهني التابع لمكتب نائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع والخريجين على إعداد الطلبة لمواجهة تحديات سوق العمل عن طريق تقديم عدة خدمات لهم مثل يوم المهن، وتسلم السيرة الذاتية، وخدمة الترشح، وخدمة التوظيف في الحرم الجامعي. كما أنَّ دائرة التوجيه والإرشاد التابعة لعمادة شئون الطلبة توفر التوجيه والمشورة للطلبة بواسطة مرشدين اجتماعيين متخصصين. وقد تبين خلال المقابلات التي تمت مع الطلبة أنهم راضون عن مختلف خدمات الدعم المقدمة لهم، كما اطلعت اللجنة على الاستبانات لقياس درجة رضا الطلبة الذين هم على وشك التخرج، إلا أنه لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى استخدامها؛ لتحسين الخدمات المختلفة والمقدمة للدعم الطلابي. وتقدر اللجنة خدمات الدعم المختلفة التي تقدمها الجامعة للطلبة، وتقترح توسيع نطاق قياس الرضا عن خدمات الدعم الطلابي؛ لتشمل طلبة جميع المراحل الجامعية، وأنْ يتم ذلك بصورة دورية ومنتظمة، وكذلك الاستفادة من نتائجها في تحسين الدعم المتوفر للبرنامج.

2.11 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، تنظم دائرة التوجيه والإرشاد في عمادة شئون الطلبة بالتعاون مع كليات الجامعة برنامج "يوم التهيئة"، وهو نشاط تعريفي للطلبة الجدد؛ يتم من خلاله تعريفهم بأماكن الكليات، والمرافق، والخدمات المتوفرة في الجامعة، والبرامج الأكاديمية المختلفة، وكذلك سياسات ولوائح الجامعة، علاوة على بعض الخدمات الأخرى التي تقدمها عمادة شئون الطلبة. ويتم توزيع كتيبات توضيحية عليهم تشمل دليل الطالب، وحقوق الطلبة، وواجباتهم، ولائحة المخالفات السلوكية، وعلى مستوى كلية الآداب، يتم تعريفهم بمختلف الأقسام، والبرامج، وشرح أنظمة الدراسة في كل برنامج على حدة. ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس؛ تبين أنه لا توجد أية ترتيبات لتعريف الطلبة المنقولين للبرنامج، كما أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أنَّ كافة المعلومات التعريفية عن البرنامج متاحة على الموقع الإلكتروني لأي طالب قد لا يتمكن من حضور البرنامج التعريفي، في حين أشاد الطلبة – أثناء المقابلات – بالدور الذي يقوم به مجلسهم في تعريف الطلبة الجدد الذين لم يحضروا اليوم التعريفي بالخدمات والأنشطة المختلفة داخل الجامعة، وعلمت اللجنة خلال المقابلات أنه لم يتم توزيع استمارات لاستقصاء مدى رضاهم عن فعالية "يوم التهيئة"، إلا أنهم بصفة عامة راضون عن فعاليته. وتقدر اللجنة الترتيبات التي تتخذها إدارة الجامعة لتعريف

الطلبة الجدد بالبرنامج، والخدمات المقدمة، وتنصح بمتابعة قياس رضا الطلبة الجدد عن فعالية يوم التهيئة بصورة منهجية، والاستفادة منها في تحسين البرنامج التعريفي للطلبة.

2.12 من خلال الزيارة الميدانية تبين أنَّ لدى جامعة البحرين نظامًا للإرشاد الأكاديمي، حيث يتم توزيع الطلبة على المرشدين الأكاديميين مع بداية العام الأكاديمي، وتحديد الساعات المكتبية لمقابلة الطلبة، والإعلان عن مواعيدها على أبواب مكاتب أعضاء هيئة التدريس. ويرصد نظام الإرشاد مشكلات الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، ممن تقل معدلاتهم التراكمية عن (2.0)، حيث يلتقي الطالب المتعثر بمرشده الأكاديمي الذي يساعده، ويقدم له النصيحة المناسبة التي تمكنه من رفع معدله التراكمي. وقد وضَّح أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات أن الطالب المتعثر يمنع من التسجيل الإلكتروني في مقررات جديدة، إذا لم يرجع إلى مرشده الأكاديمي؛ لمساعدته على تجاوز أسباب التعثر. ومن خلال لقاء الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس تبين اقتصار الإرشاد الأكاديمي المقدم للطلبة المتعثرين على مساعدتهم في تسجيل المقررات الدراسية، وكذلك لاحظت اللجنة ارتفاع عدد الطلبة الموزعين على كل مرشد أكاديمي، والذي يصل إلى (61) طالبًا لكل مرشد أكاديمي، فضلاً عن عدم وجود دليل على متابعة القسم لتقدم الطلبة المتعثرين في البرنامج. وحسب ماورد في تقرير التقييم الذاتي، ومن خلال مقابلات الهيئة الأكاديمية، تطرح شعبة التدريب والتنمية الطلابية برنامج تعليم الأقران في كل فصل دراسي، ويقدم هذا البرنامج حلقات تعليمية للطلبة ممن يعانون قصورًا أكاديميًّا في أدائهم، ويحتاجون للمساعدة من أقرانهم المتفوقين أكاديميًّا. وعلى الرغم من إيجابية برنامج تعليم الأقران، لاحظت اللجنة أنه غير مفعل في برنامج البكالوريوس في الإعلام. كما تبين للجنة توفر أشكال الدعم الأكاديمي للطلبة المتعثرين في اللغة الإنجليزية من خلال مركز (National Geographic Center) لمصادر التعلم الذي افتتح في الجامعة مؤخرًا. وبناءً على ما تقدم، تقر لجنة المراجعة وجود نظام إرشاد أكاديمي للطلبة، ووجود سياسات تحديد الطلبة المتعثرين، إلا أنها توصي بأنه ينبغي على الكلية تطبيق خطة واضحة لتقديم الدعم والمساندة الأكاديمية الكافية للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي؛ لكي تساعدهم على النجاح، وأن تقيس فاعليتها بصورة دورية.

2.13 حسب تقرير التقييم الذاتي، والمستندات، والوثائق، والأدلة المتوفرة، يتمتع طلبة البرنامج بفرص متنوعة لتوسيع معارفهم وخبراتهم من خلال الأنشطة الداعمة، والتي تشمل الاشتراك في الحلقات

النقاشية لخطط البحث العلمي، والأطروحات، وفعاليات عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، والزيارات الميدانية داخل وخارج مملكة البحرين. ومن خلال المقابلات والزيارة الميدانية، اتضح للجنة المراجعة أن للطلبة فرصة الاشتراك في مجموعة واسعة من أنشطة التعلم غير الرسمية التي تنظمها جهات مختلفة في الجامعة، وتشمل الأنشطة الثقافية، والاجتماعية، والفعاليات الرياضية، والحلقات النقاشية، وورش مختلفة تنظمها الجامعة، ويوم المهن، وبرنامج تعليم الأقران. بالإضافة إلى توسعة معارف الطلبة التنظيمية، ومهارات التواصل من خلال إنجاز مشروعات تخرجهم، كما أن الطلبة يتعلمون أخلاقيات العمل أثناء التدريب العملي. وخلال المقابلات، أعرب الطلبة عن رضاهم عن الفرص التي توفرها الجامعة، والكلية، ومركز تسهيلات البحرين للإعلام؛ لتوسيع نطاق تعلمهم. وتقدر لجنة المراجعة وجود بيئة تعليمية في الجامعة؛ تساهم في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم أنشطة التعلم غير الرسمية.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- توجد سياسة قبول على مستوى الجامعة معروفة لجميع الأطراف ذات العلاقة.
- توجد إجراءات واضحة وشفافة لتعيين الموظفين الأكاديميين، وأدلة على أن نسب استبقائهم عالية في البرنامج.
- يوجد نظام لإدارة المعلومات وملائم لأهداف البرنامج، واحتياجاته.
- هناك نظام محكم لإدارة المخاطر والحفاظ على أمن السجلات، ودقة وسلامة المعلومات الخاصة بالمتعلمين والموظفين، ودقة نتائج البرنامج.
- هناك موارد ملائمة للبرنامج، بما في ذلك المصادر الإلكترونية في المكتبة، تناسب احتياجات البرنامج، وتفي بمتطلبات كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
- توفر الجامعة دعم مناسب للطلبة فيما يتصل بالمصادر المادية المختلفة والتوجيه النفسي والإرشاد المهني.
- توجد ترتيبات تتخذها إدارة الجامعة؛ لتعريف الطلبة الجدد بالبرنامج، والخدمات المقدمة.
- وجود بيئة تعليمية في الجامعة؛ تساهم في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم أنشطة التعلم غير الرسمية.

2.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** الكلية القيام بما يلي:

- وضع آلية مناسبة لتقييم فاعلية معايير القبول المطبقة بالبرنامج، ومقايستها مرجعيًّا، وقياس فاعلية معايير القبول بالقسم بشكل منهجي.
- اعتماد خطة واضحة لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس، خاصةً في تخصصات الإعلان، والإذاعة، والتليفزيون، مع مراعاة اختيار الدرجات العلمية الأعلى؛ لتقليل العبء الأكاديمي، وتحقيق أهداف المؤسسة المتعلقة بإنجاز البحوث العلمية والشراكة المجتمعية.
- اعتماد خطة واضحة تساعد على نجاح أعضاء الهيئة الأكاديمية في التقدم للترقية.
- تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.
- تحديث استوديوهات الجامعة ومعاملها، وتوفير برامجيات الكومبيوتر الاحترافية الحديثة التي يحتاجها البرنامج.
- زيادة استخدام تقارير التتبع، والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.
- اعتماد خطة واضحة لتقديم الدعم والمساندة الكافية للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي؛ تساعدهم على النجاح، فضلا عن ضرورة قياس فاعليتها بصورة دورية.

2.16 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن مخرجات التعلم المطلوبة على مستوى الجامعة مقسمة إلى عدة فئات تشمل: مهارات التواصل، ومهارات تقنية المعلومات، ومهارات التفكير التحليلي والنقدي، والمسئولية الأخلاقية المهنية، والتعلم الذاتي المستمر. وتتوافق مواصفات الخريجين على مستوى البرنامج مع أهداف ومخرجات التعلم المطلوبة له، ويتم ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للجامعة. وحسب تقرير التقييم الذاتي، يتم التأكد من تحقق مواصفات الخريجين على مرحلتين، الأولى: من خلال استبانة تقييم المقرر التي تُملأ بواسطة عضو هيئة تدريس المقرر؛ للتأكد إذا كانت مخرجات التعلم الخاصة بالمقرّر قد تحقّقت من خلال عمليات التقييم، أو إذا كان المقرّر بحاجة إلى التحسين، كذلك فإنَّ هذه المخرجات تتم محاذاتها مع المخرجات التعليمية للبرنامج. والثانية: عن طريق استخدام مؤشرات الأداء وربطها بكل مقرر على حدة، وقياس مدى تحققها بالنسبة لكل مخرج من مخرجات البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة أن مواصفات الخريجين محددة بوضوح ضمن الأهداف التعليمية للبرنامج، وأنه تم تحديد إجراءات لتقييم مواصفات الخريجين من خلال عمليات التقييم. إلا أنَّ اللجنة لم تجد دليلا على تطبيق استمارة تقييم مخرجات المقرر لكل مقررات البرنامج، ولا على الاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج بشكل دوري ومنتظم، وتحث اللجنةُ الكليةَ على تطبيق استمارة تقييم مخرجات المقرر، والاستفادة من نتائج استبانات تقييم المخرجات في تطوير البرنامج (الفقرة: 3.4 و3.8). كما أن اللجنة تشعر بالقلق من أن الآليات المستخدمة لا تنفذ بشكل متسق يضمن فاعليتها في قياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة ومواصفات الخريجين، كما سيتم تفصيله في الفقرات القادمة لهذا المؤشر.

3.2 لدى جامعة البحرين سياسة مقايسة مرجعية رسمية معتمدة من مجلس الجامعة في العام 2015، ومنشورة على موقعها الإلكتروني، وتتضمن إجراءات مناسبة لأنشطة المقايسة المرجعية، ونطاق تنفيذها. ومن خلال المقابلات، تبين للجنة المراجعة أن المقايسة المرجعية تتم بصورة غير رسمية، كما تبين أنَّ القسم قد اعتمد في مراجعة الخطة الدراسية التي جرت فيما بين العامين 2011

و2016، على خبرة أعضاء الهيئة الأكاديمية؛ لغرض المقايسة المرجعية الداخلية للبرنامج. أمَّا بالنسبة للمقايسة المرجعية الخارجية، فقد أكد القائمون على البرنامج خلال الزيارة الميدانية حرص البرنامج على الاستفادة من الخطط الدراسية المطروحة في المواقع الإكترونية للجامعات العالمية المرموقة في مجال الإعلام، وبرامج أخرى مشابهة، وقد اعتمد القسم في انتقاء البرامج التي يتم المقايسة معها على تصنيف معروف دوليًّا لأفضل أقسام الإعلام والاتصال في العالم، وهو تصنيف SMBG-EDUNIVERSAL. ولهذا الغرض تم اختيار ثلاث جامعات؛ إحداها إقليمية، وجامعتين دوليتين، حيث اقتصرت الدراسة على مقارنة الخطط الدراسية لتلك الجامعات على مستويين: التأصيل النظرى والتكوين العملي. وأكد أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات أنه لم يتم إجراء مقايسة مرجعية للمفردات الدراسية، ولا للمخرجات التعليمية. ولذلك توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تفعيل سياسة الجامعة بشأن المقايسة المرجعية، وعمل مقايسة مرجعية رسمية لجميع جوانب البرنامج مع برامج مماثلة، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.

3.3 يتبنى القسم أسلوب التقييم المتنوع لقياس أداء الطلبة، بالتوافق مع السياسة التي تنتهجها الجامعة الموضحة سابقًا في (الفقرة: 1.8). وتتنوع أساليب التقييم بين الاختبارات القصيرة، واختبار منتصف الفصل الدراسي، والاختبارات النهائية، والمشروعات العملية في المقررات ذات الطابع العملي، بالإضافة إلى البحوث، والتقارير، والعروض التقديمية، والتكليفات الدورية القصيرة. وقد أكد الطلبة خلال المقابلات معرفتهم بما يستجد من أساليب لتقييم المقررات من خلال استمارة توصيف المقرر التي توزع عليهم بداية الفصل الدراسي، كما يقوم أعضاء هيئة التدريس بنشر نتائج التقييمات، وأعمال السنة للطلبة؛ بما يسمح للطالب تقدير مستواه قبل الامتحان النهائي. وخلال مقابلات أعضاء هيئة التدريس، ومن خلال الأدلة المتاحة تبين أن معظم سياسات وإجراءات التقييم تطبق بشكل مستمر، وواضح، وأنَّ المسئول عن ضمان فاعليتها هو أستاذ المقرر، وإضافة إلى ذلك يقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية بالتدقيق الداخلي لملفات المقررات بعد انتهاء عملية التقييم، ووضع توصيات للتحسين بشكل دوري، وعلى الرغم من ذلك، لم تلاحظ اللجنة كفاية الأدلة التي تشير إلى تطبيق التوصيات، أو إلى وجود تدقيق داخلي قبلي على الامتحانات، أو تدقيق خارجي لعملية التقييم، بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ التغذية الراجعة المكتوبة على الامتحانات التي تم تصحيحها محدودة جدًّا، وهو الأمر الذي تأكد من خلال المقابلات مع الطلبة. وعلى الرغم من أن المادة (56) من نظام الامتحانات تنص على أن تنوع

أسئلة الامتحان بين الأسئلة الموضوعية، والأسئلة المقالية على ألَّا تتجاوز درجة الأسئلة الموضوعية نسبة الـ (50%) من الدرجة الكلية للامتحان، إلا أن اللجنة لاحظت من خلال اطلاعها على ملفات المقررات عدم التزام عدد من أعضاء هيئة التدريس بهذا النص مثل مقرر تشريعات الإعلام وأخلاقياته (MCM301). كما لاحظت اللجنة أن سياسة وعقوبات الانتحال الأكاديمي، والموجودة على مستوى الجامعة غير مطبقة بشكل فعال، حيث أفاد أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات أنه لا يتم التأكد من نسب الانتحال الأكاديمي في البحوث والمشروعات التي يقدمها الطلبة. وبما أنه يتم إنتاج بعض مشروعات الطلبة خارج معامل ومختبرات الكلية، بحسب ما تبين من المقابلات، وبحسب ما لاحظته اللجنة من تفاوتٍ في الجودة التقنية للمشروعات التليفزيونية، فإن فرص تحقيق العدالة في التقييم تصبح غير سهلة. ولذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ آليات رصينة للتحقق من تفعيل جميع سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بتقييم إنجازات الطلبة، كتزويد الطلبة بالتغذية الراجعة، والكشف عن الانتحال الأكاديمي، والتدقيق؛ للتأكد من أن الخريجين مستوفون للمعايير الأكاديمية للبرنامج.

3.4 بحسب ما ورد في تقرير التقييم الذاتي، فإن القسم يوظف آليات؛ لضمان التوافق بين أدوات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة، وذلك على مرحلتين، الأولى: يقوم فيها عضو هيئة التدريس بتحديث استمارة مواصفات المقرر الدراسي وربط أدوات التقييم بمخرجات التعلم المطلوبة للمقرر في بداية كل فصل دراسي. والثانية: من خلال قياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر باستخدام استمارة تقييمه، وعبر مؤشرات الأداء لكل مخرج. وتستخدم درجات تقييم الطلبة لقياس مؤشرات الأداء، حيث تشير استمارة تقييم مخرجات التعلم للبرنامج إلى أنه "يجب أن يحصل (70%) من طلبة المقرر على درجة "جيد"، أو "جيد جدًّا" حتى يتم تحقق مخرج التعلم". وفي نهاية الفصل الدراسي، يتم قياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج باستخدام استمارة تقييم مخرجات تعلمه، والتي يتم فيها قياس مؤشرات الأداء لمخرجات التعلم للبرنامج من خلال نتائج التقييم في المقررات الدراسية. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات أن تلك الآليات تطبق بشكل مستمر، بيد أن اللجنة وجدت، من خلال مراجعة ملفات المقررات التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، أن عملية التأكد من توافق عمليات التقييم مع المخرجات لا تتم بصورة دقيقة في كافة المقررات، فعلى سبيل المثال، فإن مقرر إنتاج البرامج للتليفزيون (1) (MCM322)، يتم تقييم قدرة الطلبة فيه على نقد أشكال برامجية يقدمها التليفزيون، وعلى كتابة سيناريو لبرنامج تليفزيوني،

وهو ما لا يتوافق مع مخرجات المقرر التي تركز على إنتاج الطلبة لأشكال برامجية بسيطة، ولا تتناسب مع مستوى المقرر (المستوى الثالث)، الذي يسمح لطالب الإذاعة والتليفزيون بإنتاج أشكال برامجية متنوعة. وكذلك الحال في مقرر فن الإلقاء (MCM461)، وهو مقرر عملي، تركز مخرجاته على تدريب الطلبة على مهارة الإلقاء، ومع ذلك، فإن تقييم الجانب العملي به أقل من (30%) من إجمالي الدرجة المرصودة للمقرر. لذا، تقدر اللجنة وجود آليات ملائمة لضمان تطابق عملية التقييم مع مخرجات التعلم، وتحث على تفعيل عمليات التدقيق الداخلي والخارجي لأدوات التقييم (أنظر الفقرتين 3.5 و3.6)، وإجراء مراجعة دقيقة لملفات المقررات؛ للكشف عن حالات عدم التوافق بين عملية التقييم ومخرجات التعلم، واتخاذ إجراءات ملائمة بشأنها.

3.5 لدى جامعة البحرين نظام لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة، يشتمل على متطلبات الاعتدال، والتحقق الداخلي المسبق للامتحانات، علاوة على التحقق اللاحق من اعتدال درجات المقررات. وتبين من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أنَّ عملية التحقق الداخلي تتم فقط بعد عملية التقييم وليس قبلها، وأن المقررات التي يدرسها عضو هيئة تدريس واحد لا يتم فيها أي تدقيق داخلي، في حين يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ المقررات المتعددة الشعب، يعين لها "منسق واحد يقوم بعقد اجتماعات تنسيقية لوضع اختبار نهائي موحد بما يتناسب مع قوانين الجامعة". وعلمت اللجنة أثناء المقابلات أن مكتب ضمان الجودة في الكلية يقوم بمراجعة ملفات المقررات – والتي لابد أن تتضمن الأجوبة النموذجية للامتحانات – وذلك للتأكد من مدى ملاءمة مستوى أسئلة الاختبارات مع المخرجات التعليمية، إلا أن فحص ملفات المقررات لم يثبت ذلك، حيث تبين أن معظم الملفات لا تتضمن الأجوبة النموذجية لأسئلة الاختبارات، كما أنَّ عملية التدقيق الداخلي لملفات المقررات يقوم بها أعضاء لجان ضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية، وعلى الرغم من أنهم ذوو خبرة واسعة في مجال جودة التعليم إلا أنهم غير متخصصين في مجال الإعلام، الأمر الذي تجده اللجنة غير مناسب. فضلًا عن ذلك، لاحظت اللجنة عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى تطبيق هذا الإجراء بشكل دوري ومنتظم، أو تشير إلى تقييم فاعلية آلية التدقيق الداخلي نفسها. لذا، تقر لجنة المراجعة وجود آليات رسمية للتدقيق الداخلي في الجامعة، وتوصي بأنه ينبغي على الكلية تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي لأدوات التقييم على مستوى البرنامج وتقييم فاعليتها، وأن تتم عملية التدقيق الداخلي بواسطة أساتذة في مجال التخصص.

3.6 لدى جامعة البحرين سياسة لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة؛ اعتمدها مجلس الجامعة في العام 2015، وتشمل متطلبات التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، وآليات للاعتدال القبلي والبعدي للامتحانات، وقد تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات، وتقرير التقييم الذاتي أن البرنامج يخضع للمراجعة من قبل مركز ضمان الجودة في الجامعة، كما تتم مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات بواسطة أعضاء هيئة التدريس في القسم؛ لتتناسب مع متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، إلا أنه لا توجد مراجعة خارجية للبرنامج. وذكر تقرير التقييم الذاتي "أن التدقيق الخارجي على برامج البكالوريوس غير معمول به في جامعة البحرين، وأن القسم لم يبدأ بعد في إجراءات الاعتماد الخارجي"، وذلك على الرغم من أن سياسات الجامعة تشترط التدقيق الدوري الداخلي والخارجي للبرامج الأكاديمية. لذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي؛ للاستفادة من التغذية الراجعة من تقارير التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج، ومراجعة وتحسين المقررات.

3.7 قامت لجنة المراجعة بفحص ملفات المقررات من مستويات مختلفة، والتي تضمنت توصيف المقررات، ونماذج الامتحانات، وكشوف الدرجات، ونماذج من أعمال الطلبة، والتي احتوت على أساليب متنوعة من أدوات التقييم، كما لاحظت أن مستوى أعمال الطلبة في معظم المقررات الدراسية مشابه لمثيلتها في الجامعات المماثلة في المنطقة. غير أن اللجنة وجدت أن الامتحانات في بعض المقررات تقيس مهارات الحفظ والتذكر على حساب مهارات التفكير النقدي، وأن مستوى التصحيح غير ملائم في بعض المقررات، خاصة المقررات العملية التي لوحظ فيها تضخم في درجات الطلبة، بما لا يعكس مستواهم الحقيقي، منها على سبيل المثال: مقرر تشريعات الإعلام وأخلاقياته (MCM301)، وحملات التسويق الاجتماعي (MCM333). ومن خلال المقابلات، علمت اللجنة أن تقييم مشروعات نهاية الفصل لبعض المقررات يتمُّ بحضور ممثلين عن أرباب الأعمال والمهنيين، كما يشارك المشرف الميداني في تقييم إنتاج طلبة التدريب العملي؛ مما يعكس الاهتمام الواضح بالجانب العملي من قبل البرنامج. إلا أن التفاوت الملحوظ في مستوى أعمال الطلبة بالنسبة للأفلام التسجيلية، والبرامج التليفزيونية قد لفت انتباه اللجنة، الأمر الذي علله الطلبة وأعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات بأن بعض الطلبة ينتجون مشروعاتهم – على نفقتهم الخاصة – خارج معامل ومختبرات الكلية، وترى اللجنة أنَّ ذلك قد يؤثر على فرص تحقيق العدالة في التقييم وخاصة للطلبة المحدودي الدخل. كذلك، فإنَّ إجراءات الكشف عن الانتحال الأكاديمي

غير مطبقة – كما ورد في (الفقرة: 3.3) – مما لا يساعد على قياس مستوى إنجازات الخريجين بشكل سليم. لذا، تقر اللجنة باهتمام البرنامج بالطابع العملي لمعظم المقررات الدراسية. غير أنها توصي بأنه ينبغي على الكلية ضمان قياس الامتحانات مهارات التفكير الناقد إلى جانب مهارات الحفظ والتذكر، ومراعاة عدالة التقييم في المقررات بصورة أكبر.

3.8 كما ورد في تقرير التقييم الذاتي، فإنَّ البرنامج يقيِّم توافق إنجازات الخريجين مع أهدافه ومخرجاته بأسلوب غير مباشر من خلال استبانات رضا أرباب الأعمال والخريجين، وعرض نتائجها على المجلس الاستشاري للبرنامج. وعلى الرغم من انخفاض معدل الاستجابة للاستبانات، ومحدودية الاستفادة منها، إلا أنه تبين للجنة المراجعة خلال المقابلات أنَّ هناك رضا عامًّا عن مستوى إنجازات الخريجين لدى أرباب الأعمال والخريجين الذين قابلتهم اللجنة، وإن أبدوا للجنة المراجعة قلقهم من ضعف مستوى الطلبة في اللغتين العربية والإنجليزية، وهو ما يتفق مع نتائج تحليل استبانات الخريجين، وأرباب الأعمال. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يتم تقييم إنجازات الخريجين بصورة مباشرة، من خلال استمارة تقييم مخرجات البرنامج وربطها مع مخرجات المقرر، وتشير الأدلة إلى التوزيع الطبيعي لدرجات الخريجين، وتوافق نتائج تقييم إنجازات الخريجين مع أهداف البرنامج، وإن شابها بعض التضخم، كما تم التطرق إليه في (الفقرة: 3.7). لذا، تقدر اللجنة وجود آليات مباشرة وغير مباشرة تساعد على التأكد من ملاءمة إنجازات الخريجين لأهداف ومخرجات البرنامج. وتحثُّ لجنة المراجعة الكلية على الاستفادة من نتائج استبانة تقييم المخرجات في تطوير البرنامج (انظر الفقرة: 3.4).

3.9 ينص دليل الجودة الخاص بمركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة البحرين على إجراء تحليلٍ للدفعات في البرامج الأكاديمية من خلال التقييم الذاتي كل سنتين، وقد تبين للجنة المراجعة من خلال الاطلاع على البيانات التي قدمها القسم عن إحصائيات الطلبة والخريجين، أنَّها في صورتها الأولية، ولم يتم تحليلها، إلا أن اللجنة علمت من أعضاء الهيئة الأكاديمية والهيئة الإدارية أنه في إمكان القسم الحصول على تحليلات دقيقة من عمادة القبول والتسجيل حول إحصائيات الطلبة والخريجين. ومع ذلك لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى تتبع القسم لتلك التحليلات، أو الاستفادة منها، أو وجود بيانات شاملة لتحليل الدفعات، أو إحصائيات عن أعداد الطلبة الراسبين، أو معدلات التسرب في البرنامج على مدار السنوات السابقة. وفقًا للأدلة المقدمة،

فإن عدد طلبة البرنامج في تزايد مستمر، حيث يمثلون نسبة (90%) – تقريبًا – من طلبة قسم الإعلام، والسياحة، والفنون، ومعظم الطلبة المقبولين من الإناث، حيث يمثلن حوالي (75%) من مجموع الطلبة الكلي، وقد انخفض عدد الطلبة المنسحبين من البرنامج في السنوات الأخيرة، كذلك تجد اللجنة أن معدلات الرسوب في المقررات الدراسية مقبولة. إلا أنها وجدت أن المدة التي يستغرقها الطلبة للتخرج لا تتوافق مع الخطة الدراسية للبرنامج، ولا مع برامج مماثلة على المستوى الإقليمي أو الدولي، حيث إن النسبة الأكبر من الطلبة (33%) يتخرجون بعد خمس سنوات ونصف من قبولهم في البرنامج، وحوالي (10%) يتخرجون بعد ست سنوات ونصف، وقد علل أعضاء هيئة التدريس ذلك بأن معظم الطلبة لا يحققون مستوى القبول المطلوب في اللغة الإنجليزية، ومن ثمَّ يقضون فصلين تمهيديين لدراسة اللغة الإنجليزية، على الرغم من أنه لم تقدم أدلة على إجراء دراسة علمية لمعرفة أسباب ارتفاع طول فترة الدراسة. ومن خلال المقابلات تبين أن أغلبية خريجي البرنامج يحصلون على وظائف مناسبة، ولكن لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى قيام القائمين على البرنامج بدراسة لمعرفة وجهات خريجي البرنامج. ومن ثمَّ، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية إجراء دراسة شاملة وتحليل منهجي لدفعات طلبة وخريجي البرنامج؛ لمعرفة وجهات الخريجين، وأسباب ارتفاع طول الفترة الدراسية للطلبة، ومقارنتها ببرامج مماثلة، واستعمال نتائجها في تحسين البرنامج.

3.10 حسب ما ورد في (الفقرة: 1.6) من هذا التقرير، فهناك سياسة، وإجراءات لإدارة عملية التعلم المستند إلى العمل وتقييمها، وهي عملية ملائمة لتلبية مخرجات التعلم، وتطبق في مقرر التدريب العملي (MCM499) وهو من متطلبات التخرج. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات أن الطالب قد يُعفى تماما من التدريب إذا كان يعمل في مؤسسة إعلامية لمدة سنتين على الأقل. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي والمقابلات، يشرف مكتب التدريب العملي في القسم على الطلبة المسجلين في هذا المقرر، ويتابع توزيعهم على مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة العاملة في مجال الإعلام. ويقوم المشرف على التدريب في القسم بتقييم أداء المتدرب وفقًا للتقارير التي تصله أسبوعيًّا عبر مكتب التدريب العملي، وبفحص استمارة تقييم المتدرب تبين أنه يُقَيَّم من قبل المشرف الميدانى، ومن خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها المشرف على التدريب في القسم لمعاينة الطالب في بيئة العمل. ويعتمد المشرف في تقييم المتدرب على التقرير النهائي لجهة التدريب حول أداء المتدرب، وتحكيم المشروع النهائي للطالب، ومدى التزامه بالحضور. وقد أعرب المتدربون

والمشرفون الميدانيون أثناء مقابلتهم مع اللجنة عن رضاهم عن عملية التدريب، على الرغم من تنويه بعضهم إلى قلة عدد زيارات المشرف الأكاديمي لهم في مكان العمل، وعدم تواصله معهم بشكل مناسب، كذلك علمت اللجنة من المشرفين الميدانيين أنه لا توجد خطة معدة للتدريب من قبل القسم، كما أن بعض الطلبة لا يتفرغون للتدريب بالشكل الكافي؛ نظرًا لانشغالهم بالحضور في مقررات أخرى – كما أشير إلى ذلك في (الفقرة: 1.6). لذا، فإنَّ اللجنة تقر بوجود سياسة وإجراءات لإدارة وتقييم مقرر التدريب العملي، غير أنها توصي بأنه ينبغي على الكلية القيام بمتابعة تطبيق سياسات تقييم التدريب العملي، خطة للتدريب التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات التي توفر التدريب؛ لضمان أنَّ جميع المتدربين يخضعون لتجارب مماثلة تساهم في تحقيق أهداف المقرر والبرنامج بشكل فعَّال.

3.11 كما ورد في تقرير التقييم الذاتي، فمن ضمن المسارات الفرعية لبرنامج بكالوريوس في الإعلام إعداد بحوث ذات طبيعة نظرية وعملية؛ يسجلها الطلبة عادة في سنتهم الأكاديمية الرابعة مثل: مقرر بحوث العلاقات العامة، كما تم إضافة مقرر مشروع التخرج في الخطة الدراسية للبرنامج التي تم إقرارها في العام (2016)، ويرصد له ثلاث ساعات معتمدة، ويسجله الطلبة بعد إكمال (116) ساعة معتمدة، ويقوم المشرف بمتابعة الطالب أثناء قيامه بإعداد البحث، ويبدأ الطالب بزيارة للمكتبة؛ لعمل مسح على الدوريات العلمية، ثم يقوم بعرض تصور مبدئي للبحث أمام الطلبة، ويقدم العرض النهائي أمام زملائه والمشرف، ويحدد منسق المقرر المسئوليات والواجبات للطالب والمشرف، وهو الذي يراقب تنفيذ وتعزيز العملية. وقد اطلعت اللجنة على عينة من مشروعات الطلبة، ولاحظت أنَّ الطالب يقوم بإعداد بحوث ذات طبيعة نظرية وعملية، وأن مستوى أعمال الطلبة تناظر مثيلاتها في الجامعات الإقليمية الأخرى، كما أكد الطلبة خلال المقابلات معرفتهم بالمسئوليات والواجبات المطلوبة منهم من خلال اطلاعهم على توصيف المقرر الذي يناقشه معهم أستاذ المقرر فى بداية كل فصل دراسي. وتتم عملية التقييم وفقًا لما يحدده أستاذ المقرر، وغالبا ما يكون التقييم من خلال عرض الطالب لمشروعه أمام زملائه والمشرف في الصف. كما أكد الطلبة خلال المقابلات عدم وجود ممتحن خارجي؛ لتقييم بحوثهم، والذي يدل على محدودية تفعيل اتفاقيات التعاون المبرمة مع جهات خارجية لإشراك أرباب الأعمال لهذا الغرض، وأضافوا أنَّ بعض طلبة الإذاعة والتليفزيون ينتجون مشروعاتهم خارج معامل ومختبرات الكلية والجامعة. غير أنه، ومن خلال مقابلات أعضاء هيئة التدريس والطلبة، تبين للجنة المراجعة أنَّ القسم لا يمارس

دورًا إشرافيًّا فعالًا على تلك المقررات، وكذلك لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى وجود إجراءات موثقة متعلقة بتنظيم، وطرح، وتقييم مقرر مشروع التخرج، والكشف عن الانتحال الأكاديمي. لذا، تقر اللجنة وجود مقررات في الخطة الدراسية تتضمن إعداد بحوث ذات طبيعة نظرية وعملية، وتنصح اللجنة بوجود ممتحن خارجي؛ لتقييم أبحاث الطلبة لضمان عدالة وشفافية عملية التقييم. ومن ثمَّ، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تطوير وتطبيق سياسة وإجراءات؛ للإشراف على وتقييم مقرر مشروع التخرج، وأن تكون مسئوليات وواجبات الطالب والمشرف محددة وموثقة.

3.12 حسب ما يشير إليه دليل الجودة الخاص بمركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة البحرين، فإنه ينبغي على البرامج الأكاديمية الاستعانة بمجالس استشارية لدعمها، كما ينص بوضوح على مهامها، والتي تتضمن تقديم التغذية الراجعة بشأن الاحتياجات المهنية للبرنامج، واحتياجات سوق العمل. وحسب تقرير التقييم الذاتي، قام القسم بتشكيل مجالس استشارية للبرنامج على ثلاثة مستويات: الطلبة، وأرباب الأعمال، والخريجون، ويضم تشكيل المجلس الاستشاري لأرباب الأعمال رئيس القسم، وممثلاً واحدًا، أو اثنين عن أعضاء هيئة التدريس، وأعضاء يمثلون سوق العمل في القطاعين الحكومي والخاص. أما المجلس الاستشاري الخاص بالخريجين، فيتكون من الطلبة الذين تخرجوا وانخرطوا في سوق العمل، ولا يختلف دوره عن دور المجلس الاستشاري الخاص بأرباب الأعمال. واطلعت اللجنة على السير الذاتية لأعضاء المجلس الاستشاري لأرباب الأعمال والخريجين، ولاحظت أن تكوين المجلسين يتلاءم مع احتياجات البرنامج، حيث يضم المجلسان عينة من أرباب الأعمال والموظفين في جهات إعلامية من القطاع الخاص والعام في البحرين. ومن خلال مراجعة محاضر اجتماعات المجالس الاستشارية، لاحظت اللجنة أن أعضاء المجالس ناقشوا موضوعات مهمة مثل الخطة الدراسية الجديدة، والتدريب العملي، لكن لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى أنَّ التغذية الراجعة من المجالس الاستشارية تم استخدامها في عملية صنع القرار، والذي قد يكون لحداثة هذه المجالس، حيث تم تشكيلها جميعًا في أبريل 2017، ولذلك لم تجتمع سوى مرة واحدة. لذا، تلاحظ اللجنة وجود مجالس استشارية حديثة التشكيل على مستوى الطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال، وتوصي بأنه ينبغي على الكلية ضمان دور فاعل للمجالس الاستشارية؛ للاستفادة من مقترحاتها وتوصياتها بشكل أكبر في عملية صنع القرار بالبرنامج. كما تقترح اللجنة أيضا إعادة النظر في تشكيل اللجنة الاستشارية لأرباب الأعمال في قطاع الإعلام؛ لتشمل صانعي القرار إلى جانب المهنيين.

3.13 تقيِّم الكلية مدى رضا الخريجين وأرباب الأعمال عن مواصفات ومستوى خريجي البرنامج من خلال استبيان الطلبة الذين هم على وشك التخرج، واستبيان الخريجين، واستبيان أرباب الأعمال. وبقراءة نتائج استبيان الطلبة الذين هم على وشك التخرج، يتبين أن النسبة الغالبة تميل إلى الرضا عن العديد من جوانب البرنامج بما في ذلك التكوين، والتدريب، وتطبيق اللوائح، وشعور الطالب بالإعداد الجيد لبدء الممارسة في سوق العمل. وبقراءة استبانات الخريجين وأرباب الأعمال تبين أن عدد المشاركين في تلك الاستبانات محدود، وتشير النتائج إلى الرضا بوجه عام عن قدرة البرنامج على إكساب الطالب المعارف الأساسية في مجال الإعلام والاتصال، ومحدودية الرضا عن نجاح البرنامج في تكريس المهارات اللغوية لدى الطالب باللغتين العربية والإنجليزية. ولم تجد اللجنة دليلًا على إجراء تلك الاستبانات بشكل دوري، وقد أكدت مقابلات أرباب الأعمال، وأعضاء هيئة التدريس ذلك. وخلال المقابلات التي جرت مع أرباب الأعمال، أشاروا إلى رضاهم العام عن مستوى خريجي البرنامج، وقيامهم بتعيين عدد كبير منهم؛ وذلك لارتفاع مستواهم مقارنةً بجامعات أخرى داخل مملكة البحرين. كما أعرب خريجو البرنامج خلال المقابلات عن رضاهم عن اكتساب المعارف الأساسية لإعدادهم لسوق العمل، إلا أنهم اقترحوا رفع مستوى اللغة الإنجليزية في البرنامج؛ لمواكبة متطلبات سوق العمل. وتحث اللجنةُ الكليةَ على قياس درجة الرضا لدى الخريجين وأرباب الأعمال بشكل دوري، وعلى نطاق أكبر في سوق العمل، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج (انظر التوصية في الفقرة: 4.8).

3.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- مواصفات الخريجين محددة بوضوح ضمن الأهداف التعليمية للبرنامج، وأنه تم تحديد إجراءات لتقييم مواصفات الخريجين من خلال عمليات التقييم.
- توجد آليات ملائمة؛ لضمان تطابق عملية التقييم مع مخرجات التعلم.
- وجود آليات مباشرة وغير مباشرة تساعد على التأكد من ملاءمة إنجازات الخريجين لأهداف ومخرجات البرنامج.

3.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** الكلية القيام بما يلي:

- تفعيل سياسة الجامعة بشأن المقايسة المرجعية، وعمل مقايسة مرجعية رسمية لجميع جوانب البرنامج مع برامج مماثلة، والاستفادة من نتائجها في تطويره.
- تنفيذ آليات رصينة للتحقق من تفعيل جميع سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بتقييم إنجازات الطلبة، كتزويد الطلبة بالتغذية الراجعة، والكشف عن الانتحال الأكاديمي، والتدقيق، على مستوى البرنامج؛ للتأكد من أن الخريجين مستوفون للمعايير الأكاديمية للبرنامج.
- تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي لطرائق التقييم بالبرنامج، وتقييم فاعليته، وأن تتم عملية التدقيق الداخلي بواسطة أساتذة في مجال التخصص.
- تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي؛ للاستفادة من التغذية الراجعة من تقارير التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج، ومراجعة، وتحسين المقررات.
- ضمان أن تقيس الامتحانات مهارات التفكير الناقد إلى جانب مهارات الحفظ والتذكر، ومراعاة عدالة توزيع الدرجات في المقررات بصورة أكبر.
- إجراء دراسة شاملة، وتحليل منهجي لدفعات طلبة وخريجي البرنامج؛ لمعرفة وجهات الخريجين، وأسباب ارتفاع طول الفترة الدراسية للطلبة، ومقارنتها ببرامج مماثلة، واستعمال نتائجها في تحسين البرنامج.
- متابعة تطبيق سياسات تقييم التدريب العملي، وخطة التدريب التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات التي توفر التدريب؛ لضمان أن جميع الطلبة يخضعون لتجارب مماثلة تساهم في تحقيق أهداف المقرر والبرنامج بشكل فعال.
- تطوير، وتطبيق سياسة وإجراءات؛ للإشراف على وتقييم مقرر مشروع التخرج، وأن تكون مسئوليات، وواجبات الطالب والمشرف محددة وموثقة.
- ضمان دور فاعل للمجالس الاستشارية؛ للاستفادة من مقترحاتها وتوصياتها بشكل أكبر في عملية صنع القرار بالبرنامج.

3.16 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 توجد سياسات وأنظمة مؤسسية لدى جامعة البحرين، تغطي مختلف جوانبها الأكاديمية والإدارية، وتشمل: القبول والأنظمة الطلابية، الامتحانات، البحث العلمي، التعليم المستمر، وخدمة المجتمع، الخريجين، الشئون الإدارية، تقنية المعلومات، الأمن والسلامة والصحة، ولائحة أعضاء هيئة التدريس، ونظام الترقيات الأكاديمية، ونظام الإرشاد الأكاديمي، ولائحة البعثات العلمية، وبرنامج الشهادة العليا في تطوير الممارسة الأكاديمية، وبرنامج التطوير المستمر لأعضاء هيئة التدريس. وبالنسبة لسياسات وأنظمة الجودة، فتضم: "سياسة الجامعة في ضمان الجودة"، و"سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها"، و"سياسة المقايسة المرجعية"، و"نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية"، وغيرها. وترى اللجنة أن هذه السياسات والأنظمة تلبي احتياجات البرنامج الأساسية. كما أنها متوفرة على الموقع الرسمي للجامعة، بحيث يستطيع كل عضو هيئة تدريس الاطلاع عليها، كما أفاد أعضاء هيئة التدريس في البرنامج خلال المقابلات أنهم على دراية بهذه السياسات من خلال عدة قنوات، من بينها النشرات الدورية لإدارة الجامعة، وعمادة الكلية، ورئاسة القسم، ويقوم أعضاء هيئة التدريس بإبداء الرأي في تلك السياسات من خلال المجالس الرسمية. وتضمن جامعة البحرين تطبيق هذه السياسات، والأنظمة من خلال الهيكلية التالية: مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، مكاتب ضمان الجودة على مستوى الكلية، والقسم، إلى جانب لجنة ضمان الجودة المشكلة من بعض أعضاء هيئة التدريس في قسم الإعلام والسياحة والفنون. ويشارك عمداءُ الكليات، ورؤساء الأقسام العلمية في مسئولية تطبيق السياسات والأنظمة على مستوى البرنامج. كما أفادت الإدارة العليا أنَّ هذه السياسات تراجع دوريًّا كل خمس سنوات، وأنَّ بعض أعضاء هيئة التدريس يشاركون في مراجعتها، بالإضافة إلى مسئولي ضمان الجودة في الجامعة، والكلية، والقسم، وفقًا لـ "نظام اقتراح ومراجعة وتطوير السياسات". لذا، فإن اللجنة تقدر وجود سياسات وأنظمة مؤسسية موثقة تلبي احتياجات البرنامج، وأن أعضاء هيئة التدريس على دراية بها، ومشاركة بعضهم في مراجعتها بصفة دورية. غير أن اللجنة لاحظت أنَّ تنفيذ بعض هذه السياسات لا يتم بالشكل المطلوب، كسياسة عبء التدريس، والاعتدال، والانتحال، والمقايسة

المرجعية، والتواصل مع الخريجين واللجان الاستشارية وغيرها وتحث لجنة المراجعة الكليةَ على التأكد من تفعيل سياسات الجامعة بطريقة متسقة على مستوى البرنامج، والتي تم الإشارة إليها في فقرات مختلفة من هذا التقرير.

4.2 ينظمُ المرسومُ بقانونِ إنشاءِ وتنظيمِ جامعةِ البحرينِ إدارةَ البرامج الأكاديمية بها، ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، والهيكل التنظيمي لجامعة البحرين، تقع مسئولية إدارة البرنامج على عاتق رئيس القسم، ويعاونه ثلاثة منسقون عن برامج القسم الثلاثة، وتُتخذ القرارات الخاصة بإدارة البرنامج من خلال مجلس القسم، الذي يرفعها إلى مجلس الكلية، ثم إلى مجلس الجامعة للموافقة النهائية. وتقع مسئولية إدارة الكلية على عميدها، الذي يرأس مجلسها، ويندرج تحت العمادة عددٌ من الأقسام الأكاديمية، ومكتب الدراسات العليا، ومكتب ضمان الجودة. كما يضم مجلس الكلية في عضويته: رؤساء الأقسام، وأقدم عضو هيئة تدريس في كل قسم، علاوة على ثلاثة أعضاء خارجيين. وفقًا للمقابلات التي أجرتها اللجنة، يشارك أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات من خلال مجلس القسم، والذي يرفع قراراته إلى مجلس الكلية، ومن ثم إلى مجلس الجامعة. كما توجد خطوط واضحة لمسئولياتها المختلفة. وبناءً على ذلك تقر اللجنة وجود قيادة مسئولة عن إدارة البرنامج.

4.3 هناك سياسات وإجراءات واضحة لضمان الجودة على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم، حيث يقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، بمتابعة أعمال وحدات ضمان الجودة بالكليات، ويقوم مكتب ضمان الجودة في الكلية – والذي يتبع عميدها مباشرة – بمراقبة نظام الجودة في البرامج، وعلى مستوى القسم توجد لجنة ضمان الجودة، التي تضم منسقي البرامج، وترى اللجنة أنها كفيلة بتلبية احتياجات نظام الجودة الخاص بالبرنامج. وعليه، تقدر اللجنة وجود سياسات وإجراءات رسمية وملائمة لضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية. وقد أفاد أعضاء هيئة التدريس في البرنامج خلال المقابلات، أنهم شاركوا في أنشطة ضمان الجودة التي نظمها مكتب ضمان الجودة في الكلية، مثل: ورش العمل، والإشراف على ملفات المقررات، وكيفية ملء استمارات تقييم المقررات، كما أشاروا إلى أنه جرت بعض التحسينات على البرنامج، ومن أمثلتها: إصدار تقرير التدقيق الداخلي للكلية، والعمل باستمارة تقييم المقررات، والاهتمام بالإرشاد المهني. غير أنَّ اللجنة لاحظت عدم الاتساق في تطبيق سياسات وآليات ضمان الجودة في البرنامج، فعلى الرغم من استخدام استمارات التقييم للمقررات الدراسية في معظم المقررات، فهناك ملفات لم تتضمن

هذه الاستمارات، بالإضافة إلى الملاحظات التي أبدتها اللجنة في أجزاء مختلفة من هذا التقرير عن المقايسات المرجعية والتدقيق، بالإضافة إلى ما تطرق إليه تقرير التدقيق الأكاديمي للكلية الصادر في يونيو 2016. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تحسين أساليب المراقبة، والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.

4.4 تبين للجنة المراجعة من خلال الزيارة الميدانية، أنَّ مكتب ضمان الجودة في الكلية وبالمشاركة مع مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة يقوم بتنظيم ورش عمل؛ لبناء قدرات، وتعزيز فهم الهيئة الأكاديمية والموظفين لنظام الجودة، من بينها ورشة عمل حول كيفية صياغة المخرجات التعليمية، ودورة تقييم الأهداف والمخرجات، وأخرى حول الإطار الوطني للمؤهلات، إلى جانب تنظيم ورش عمل حول كيفية كتابة تقرير التقييم الذاتي، والتحضير لمراجعة هيئة جودة التعليم والتدريب لبرامج كلية الآداب، ومتطلبات ضمان الجودة لأعضاء هيئة التدريس لقسم الإعلام والسياحة والفنون في العام الأكاديمي 2015–2016، وكيفية استخدام أساتذة القسم برنامج Excel، لرصد درجات الطلبة في العام 2016–2017، وغيرها. وقد قُدمت للجنة المراجعة أدلة على حضور بعض أعضاء هيئة التدريس مثل تلك الورش، غير أنه لم تقدم أدلة على قياس أثرها على الأداء في مجال الجودة. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أنهم على دراية بدورهم في ضمان الجودة في حدود ما اطلعوا عليه، وشاركوا فيه من أنشطة وفعاليات خاصة بضمان الجودة، والتي اقتصرت على إعداد توصيف المقررات الدراسية، وملفاتها، واستمارة تقييم المقرر الدراسي في نهاية الفصل الدراسي، غير أن اللجنة لاحظت عدم إلمامهم بدورهم في بعض مجالات ضمان الجودة الأخرى في البرنامج مثل: المراجعة الداخلية للبرنامج، التقييم الذاتي، إعداد خطط التحسين السنوية للبرنامج، متابعة الخريجين، التواصل مع أرباب الأعمال في مختلف المجالات. لذا، تقدر اللجنة جهود الجامعة، والكلية؛ لنشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس والموظفين. وتنصح الكليةَ بقياس مدى فاعلية ورش العمل المقدمة في مجال الجودة.

4.5 لدى جامعة البحرين "نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها"، الذي أُقر في العام 2013، وهو منشورٌ على موقعها الإلكتروني. ويتضمن النظام وصفًا لكيفية طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها، وإغلاق البرامج الأكاديمية أو إيقافها، كما توجد استمارات

لكافة المعاملات الخاصة بهذا النظام. وقد اطلعت اللجنة على هذا النظام، وبعد الفحص الدقيق تبين للجنة المراجعة أنَّه ينص على أنَّ طرح البرنامج الجديد أو تطوير البرنامج القائم لابد أن يتم من خلال دراسة تحليلية تستقصي متطلبات سوق العمل في الوقت الحالي، والرؤى المستقبلية، والخطط الإستراتيجية، وتستطلع آراء المعنيين بشأن احتياجاتها، وبصفة خاصة الجهات الرسمية ذات العلاقة كالوزارات، والمؤسسات، والهيئات الحكومية، والجمعيات المهنية، إلى جانب استطلاع آراء المستفيدين كالطلبة وغيرهم. وتتدرج آلية اتخاذ القرارات وفقًا لهذا النظام من مجلس القسم، مرورًا بمجلس الكلية، ثم وصولًا إلى مستوى الجامعة. ومن خلال المقابلات تبين للجنة المراجعة أن القسم قد طبَّق بعض الإجراءات التي تم الإشارة إليها في شأن طرح برامج جديدة. كما أبدى بعض الطلبة وأعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات رغبتهم في طرح برنامج جديد في الإعلام يدرس باللغة الإنجليزية بشكل كامل؛ تلبية لحاجة سوق العمل. وتعرب اللجنة عن رضاها عن وجود سياسة موثقة للجامعة، وملائمة لإعداد وطرح برامج أكاديمية جديدة.

4.6 توجد سياسات وإجراءات في جامعة البحرين؛ لضمان وتعزيز جودة البرامج، تنص على تقديم تقرير تقييم ذاتي للبرنامج سنويًّا إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، بحيث يشمل تقييم إنجازات الطلبة، والأهداف التعليمية للبرنامج، ويستقصي آراء الخريجين، وأرباب الأعمال، والطلبة الذين هم على وشك التخرج، ويستعين بالتغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة مثل المجلس الاستشاري لأرباب الأعمال، والمجلس الاستشاري للطلبة بعد تحليلها، وإعداد خطة تحسين، ومتابعة تنفيذها. وقُدم للجنة المراجعة تقرير تقييم ذاتي للبرنامج تم إعداده في العام 2012 إلا أنه لا يوجد دليل على إجراء تقييم سنوي للبرنامج بصورة منتظمة. من ناحية أخرى يقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية بالتدقيق على البرامج الأكاديمية في الأقسام العلمية، وتتضمن عملية التدقيق مقابلة مجموعة من الطلبة وإجراءات أخرى مناسبة. ووفقًا لذلك – حسب تقرير التقييم الذاتي – فقد جرت ترتيبات لمراجعة الخطة الدراسية للبرنامج في الأعوام الأكاديمية 2001–2002، و2007–2008، و2015–2016. وكذلك تم إعداد تقرير فرص التحسين لبرامج القسم في أكتوبر 2016، حيث تناول بنودًا لتحسين الخطة الدراسية، والطلبة، والخريجين، والهيئتين الأكاديمية والإدارية، وضمان الجودة، والمعايير الأكاديمية والاعتماد، والمراجعات الخارجية، وقد أشار تقرير فرص التحسين "إلى أن جزءًا مهمًّا من فرص التحسين المشار إليها في التقرير قد تم تجاوزها بالفعل عند وضع خطة بكالوريوس

الإعلام الجديدة". وقد اطلعت اللجنة على تقرير التدقيق الذي قام به مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بالتعاون مع مكتب ضمان الجودة في كلية الآداب في يونيو 2016، إلى جانب خطة التحسين التي تقدم بها البرنامج في أكتوبر 2016، وقد علمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية أنَّ الخطة قيد التنفيد، وأن القسم سيقدم تقريرًا حول ما تم إنجازه من خطة التحسين في ديسمبر 2017. لذا، تقر اللجنة وجود بعض الترتيبات لإجراء تقييم داخلي سنوي للبرنامج يتضمن إعداد تقرير التدقيق الداخلي لأنشطة الجودة، وتقرير التقييم الذاتي، وخطة تحسين للبرنامج، وتنصح الكليةَ باتخاذ الترتيبات اللازمة؛ لضمان التنفيذ المتسق للسياسات ومتابعة تقييم فاعلية خطة التحسين.

4.7 تنص سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها في جامعة البحرين على إجراء مراجعة دورية للبرامج الأكاديمية؛ لضمان تحقيق مخرجات التعلم، وفاعلية المنهج الدراسي، والاستفادة من التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة في عملية المراجعة. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن تطبيق هذه السياسة في برنامج بكالوريوس الإعلام لا يتم بشكل شامل يغطي جميع العناصر المتصلة بالبرنامج، فضلاً عن عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى وجود ترتيبات للمراجعة الداخلية والخارجية الدورية لبرنامج، وإصدار التقارير الخاصة بها. وتبين من خلال المقابلات أن المراجعة الداخلية التي يقوم بها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية، تساهم في المراجعة الدورية للبرنامج، وأن القسم قام بمراجعة خطة البرنامج داخليًّا في الأعوام الأكاديمية 2001–2002، و2007–2008، و2015–2016. وقد أعد القسم تقرير التقييم الذاتى للبرنامج في العام 2012، الذي اشتمل على عدد من عناصر البرنامج، كما أعد تقريرًا حول فرص التحسين في أكتوبر 2016، والذي غطى عددًا من عناصر البرنامج، بما في ذلك الخطة الدراسية، الطلبة، الخريجين، الهيئتين الأكاديمية والإدارية، ضمان الجودة والمعايير الأكاديمية والاعتماد، المراجعات الخارجية، المرافق والتجهيزات، البحث العلمي، والأنشطة البحثية. وترى اللجنة أنه لم يتم تغطية بعض العناصر كالمهام التي تنفذ على نطاق الجامعة مثل القبول والتسجيل، ودور البرنامج في خدمة المهنة والمجتمع، وأنَّ التركيز انصب على نشاط القسم مثل: المصادر التعليمية، والمرافق، والمختبرات، والمنهج الدراسي. وبفحص تقارير المراجعة التي قُدمت للجنة تبين شمول المراجعة لآراء الطلبة المنتظمين في الدراسة، والمجالس الاستشارية لأرباب الأعمال، والخريجين، إلا أن ذلك تم في نطاق محدود بالنسبة لاستطلاع آراء مَنْ لهم صلة بالبرنامج خارجيًّا

كالعاملين في قطاع الأعمال في البحرين، كما أنه غير مطبق بشكل منتظم ودوري، وبالتالي فإن الاستطلاع الداخلي قد تم بصورة أفضل نسبيًّا. كما لاحظت اللجنة أن آليات تطبيق التوصيات للتحسين غير كافية، وبحاجة للمتابعة الحثيثة. لذا، تقر اللجنة وجود سياسة للمراجعة الداخلية للبرنامج، ووضع آليات للتحسين. ومن ثمَّ توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية اعتماد ترتيبات المراجعة الدورية للبرامج بصورة متكاملة، وتطوير الآليات المرتبطة بتنفيذ التحسينات، ومراقبتها، وإصدار تقارير دورية عن معدلات إنجاز التحسينات.

4.8 كما ورد في (الفقرة: 4.6)، تنص سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها في جامعة البحرين على إجراءات واضحة لتجميع، وتحليل الآراء للبرامج الأكاديمية وبصفة دورية، ويقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة بإجراء عدد من الاستبانات لهذا الغرض. وتتوافر آليات مفعلة ومطبقة بشكل دوري لجمع آراء الطلبة في المقررات الدراسية، من خلال استمارة استقصاء إلكترونية خاصة بكل مقرر دراسي، تُملأ من قِبل الطلبة في نهاية كل فصل دراسي، ثم يتم تحليلها، وتزويد أعضاء هيئة التدريس ورئيس القسم بنتائج تحليلها؛ لترشدهم في تحسين الأداء. كما يقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي باستقصاء آراء الطلبة الذين هم على وشك التخرج، وتحليل نتائج الاستبانات لقياس درجة الرضا عن العملية التعليمية ككل، ولكن لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى استخدام هذه النتائج بصورة منتظمة لتحسين البرنامج كما ورد في (الفقرة: 2.10). وحسب ما ورد في تقرير التقييم الذاتي للبرنامج للعام 2012، تم توزيع استبانات استقصاء على خمسة من أرباب الأعمال، والخريجين في مجال الإعلام؛ بهدف استطلاع رأي الجهات الخارجية ممن لهم صلة بالبرنامج، وثم توسيع العينة في العام 2017، إلا أن تلك الاستطلاعات لا تتم بصورة منتظمة، وبالتالي فإن نتائجها لا تصلح للاستناد إليها، والتعويل عليها بشكل كبير. كذلك فقد أشار أرباب الأعمال وخريجو البرنامج إلى مشاركتهم في الاستبانات، وإبرازهم العديد من نقاط الضعف في البرنامج، إلا أنه لم تُتخذ إجراءات لمعالجة تلك النقاط، الأمر الذي أكده الطلبة الذين تمت مقابلتهم، وتم التطرق إليه في أكثر من موضع من هذا التقرير. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مواصلة تطوير آلياتها لاستطلاع الرأي من الجهات الخارجية ذات العلاقة، ومن خلال عينة ممثلة، وعلى نطاق أكبر في سوق العمل، وأن يتم تحليل الاستبانات بصورة دورية، ومنتظمة، على ان تستخدم النتائج في تطوير البرنامج؛ وإبلاغ مَنْ لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بالنتائج.

4.9 ينص "نظام تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس" على أن يقدم عضو هيئة التدريس تقريرًا سنويًّا عن إنجازاته، ويقوم رئيس القسم بتقييمه؛ استنادًا على إنجازاته المبينة في التقرير وتقييمات الطلبة، وبناءً على ذلك يضع خطة لتطوير وتحسين أدائه بشكل مستمر. وتتضمن معايير التقييم السنوي: التدريس، والإشراف على الطلبة، والبحث والنشر العلمي، وخدمة الجامعة والمجتمع. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فقد استحدثت الجامعة "وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة"؛ لتطوير الهيئة الأكاديمية مهنيًّا، وقد حصلت تلك الوحدة على الاعتمادية من أكاديمية التعليم العالي البريطانية. وتطرح الوحدة برنامج الدراسات العليا في الممارسة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وبرنامج التطوير الأكاديمي المستمر لأعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة، كما تعقد العديد من الدورات التدريبية، والورش القصيرة، والمحاضرات والندوات العلمية المتخصصة، والمؤتمرات؛ لتطوير أعضاء هيئة التدريس علميًّا ومهنيًّا، كذلك تقدم الاستشارات الفنية والتقنية للكليات والأقسام؛ لمساعدتها على تطوير هيئتها الأكاديمية علميًّا ومهنيًّا. وخلال المقابلات أكد أعضاء هيئة التدريس على استفادتهم من هذه البرامج، واقترحوا طرحها باللغتين العربية والإنجليزية. وتقترح اللجنة أن تقوم الكلية بتشجيع عدد أكبر من أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في برامج "وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة"؛ لمواصلة تطوير مهاراتهم في التعليم والتعلم. بالإضافة لنشاط الوحدة – وكما تبين من تقرير التقييم الذاتي – ينظم مكتب ضمان الجودة في الكلية بالتعاون مع مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة عددًا من الورش، والدورات لأعضاء هيئة التدريس، إلى جانب عدد من الورش التى تقدمها جهات أخرى إعلامية، وحكومية، وأكاديمية من خارج الجامعة لأعضاء هيئة التدريس. كما تبين خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أنه يتواصل مركز ضمان الجودة في الجامعة مع الكليات، والأقسام العلمية؛ لاستطلاع حاجات أعضاء هيئة التدريس. كما تبين أنَّ الجامعة تدعم أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات إذا قدموا بحوثًا علمية، وكذلك ترصد مكافآت لنشر الأبحاث في المجلات العلمية. وتقدر اللجنة جهود جامعة البحرين في توفير العديد من الفرص من بينها إنشاء وحدة التميز في التعليم والقيادة؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين. ومع ذلك، فإن اللجنة تلاحظ أن تحديد احتياجات التطوير المهني لهيئة التدريس – في الوقت الحالي – لا يتم وفق أسلوب منهجي منظم، أو مركزي من خلال الجامعة، بل عبر مبادرات متفرقة من أطراف عدة. كما أن احتياجات تطوير أعضاء هيئة التدريس علميًّا ومهنيًّا ليست مرتبطة بالتقييم الرسمي

لهم حسب سياسة الجامعة، فضلاً عن ضعف الأدلة التي تشير إلى وجود أساليب مراقبة وتقييم لفاعلية أنشطة التطوير المهني. وعلى ذلك تنصح اللجنةُ الكليةَ بتحديد حاجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس وفقًا لنتائج تقييم الأداء، وإجراء تقييم مستمر لفاعلية أنشطة التطوير المهني تمهيدًا لتحسينها.

4.10 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن برنامج الإعلام يطبق عدة طرائق لاستشراف حاجات سوق العمل وضمان تلبية برنامج الإعلام لتلك الحاجات، فقد تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات، أن برنامج الإعلام يتعرف بشكل أساسي على احتياجات السوق من خلال لقاءات الهيئة الأكاديمية مع أرباب الأعمال، والعاملين في قطاع الإعلام خلال فرص التدريب العملي، والزيارات الميدانية. كما أشار تقرير التقييم الذاتي إلى أن آليات تحديد احتياجات سوق العمل تشمل اتفاقيات التعاون المبرمة مع المؤسسات الإعلامية، ومع وزارة الإعلام من خلال مكتب التدريب العملي في القسم، واستبانات آراء أرباب الأعمال، والخريجين. وترى اللجنة أن هذه الطرائق تفتقر إلى الأسلوب العلمي المنظم، والشامل الذي يؤدي إلى مشاركة شركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص ذات العلاقة بقطاع الإعلام في البحرين بصفة مستمرة في إبداء الرأي حول حاجات سوق العمل. كما لم يقم القسم بإجراء دراسة شاملة لسوق العمل خلال السنوات الخمس الماضية، بل أورد القسم في خطة التحسين الأخيرة 2016، توصية بأن "يستفاد قدر الإمكان من ملاحظات المهنيين وأرباب الأعمال؛ بشأن الخطة الدراسية"، وتوصية أخرى مماثلة بشأن الخريجين. ولذا، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية إجراء دراسات دورية رصينة وشاملة لسوق العمل، توفر معلومات تفصيلية، تمكن البرنامج من تحديد احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- توجد سياسات وأنظمة مؤسسية موثقة تشمل مختلف الجوانب الأكاديمية والإدارية في الجامعة، وتكفي لتلبية احتياجات البرنامج.
- توجد سياسات وإجراءات رسمية لضمان الجودة على مستوى الجامعة والكلية، وأنها ملائمة للبرنامج.

- هناك جهود عديدة على مستوى الجامعة، والكلية؛ لنشر ثقافة الجودة بين أعضاء هيئة التدريس والموظفين.
- توفر الجامعة الفرص العديدة التي يتم تقديمها من عدة جهات من بينها وحدة التميز في التعليم والقيادة؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإنَّ لجنة المراجعة **توصي** الكلية القيام بما يلي:

- تحسين أساليب المراقبة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.
- اعتماد ترتيبات المراجعة الدورية للبرامج، وتطوير الآليات المرتبطة بتنفيذ التحسينات ومراقبتها، وإصدار تقارير دورية عن معدلات إنجاز التحسينات.
- الاستمرار في تطوير آليات استطلاع الرأي من الجهات الخارجية ذات العلاقة، ومن خلال عينة ممثلة، وعلى نطاق أكبر، على أن يتم تحليل الاستبانات بصورة دورية ومنتظمة، وأن يتم إبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بالنتائج.
- إجراء دراسات دورية رصينة وشاملة لسوق العمل، توفر معلومات تفصيلية، تمكن البرنامج من تحديد احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

4.13 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإنَّ لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

أن برنامج البكالوريوس في الإعلام الذي تطرحه كلية الآداب في جامعة البحرين، على "قدر محدود من الثقة".